اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (37) فبراير 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

ملف العدد > صـ 12-60-63

الخردة ثروة وطنية:
نحو سياسات جاذبة للاستثمار الصناعي

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عدن - اليمن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

تطورات اقتصادية

- توصيات ونتائج ورشة عمل: (الخردة ثروة وطنية لدعم الصناعات المحلية) < 19
- دور ريادة الاعمال في إطلاق إمكانيات الاقتصادات الناشئة. د. جلال حاتم < 21
- الآثار المتوقعة للعقوبات الامريكية على البنوك العاملة في صنعاء. د. محمد علي قحطان < 30
- الشمول المالي ودوره في حصول العملاء على الخدمات المالية والمصرفية وفقاً لمؤشرات البنك الدولي. د/ عيسى أبو حليقه < 33

أخبار الرابطة

- مؤسسة الرابطة الاقتصادية تنظم ورشة عمل تدعو الدولة لدعم صناعة الحديد والصلب والعمل على إعادة فتح المصانع المغلقة <12

أخبار الرابطة

- تحليل أسعار الصرف لشهر يناير <14

مقالات اقتصادية

دور الصناعات المحلية في التنمية الاقتصادية في اليمن - التحديات والفرص. د. أحمد مبارك بشير <41

دراسة تحليلية لأثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2000-2020. د. محمد الملفلحي <51

من أوراق عمل ورش الرابطة

- **نحو الاستغلال المثل لموارد الخردة** د. يوسف سعيد احمد < 60
- **ندوة حول الخردة ثروة وطنية لدعم الصناعات المحلية** - د. أحمد باريان < 63

تطورات أسعار السلع < 37

أزمات اقتصادية معاصرة

- الاقتصاد الأفغاني. هل ينهض؟ - د. سامي محمد قاسم < 63

الاقتصاد والناس

- تجارة الخردة كنشاط اقتصادي هام - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية < 68

هيئة التحرير:

رئيس التحرير
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

تنمية الفقر في اليمن

■ من خلال تقارير الأمم المتحدة بلغ متوسط وتيرة نمو الفقر السنوية خلال ستون عاما 1.3 ٪ تقريبا فما حكاية الفقر ونموه في اليمن

إن الفقر في اليمن ليس نتيجة حتمية بل هو نتيجة تراكم سياسات واخفاقات على مدار عقود طويلة

تعمق ونمو الفقر في اليمن تعد نتيجة تراكم لعوامل متعددة ومتداخلة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، وقد أدى كل ذلك إلى تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة معاناة الشعب.

العوامل التي ساهمت في تنمية (صناعة) الفقر في اليمن:

- الصراعات المستمرة والحروب أهمها الحروب والنزاعات الأهلية وآخرها حرب 2015.
- الفساد وضعف الإدارة.
- انهيار الاقتصاد في فترة الحرب الأخيرة
- تخلف وتهالك البنية التحتية والخدمات
- التبعية الاقتصادية وخاصة الاعتماد على المساعدات الخارجية
- التهميش الاجتماعي في المناطق الريفية
- الجفاف والكوارث الطبيعية.

نتائج صناعة الفقر في اليمن

اهم احصائيات الفقر البارزة في اليمن هي:

- الفقر متعدد الأبعاد فإن 82.7% من السكان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد مما يعني أن أكثر من ثمانية من كل عشرة أشخاص يعانون من حرمان في مجالات متعددة مثل التعليم والصحة ومستوى المعيشة.
- الفقر المدقع حوالي 74% من سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر المدقع مما يجعل اليمن من بين أكثر البلدان فقرا في العالم.
- نسبة الفقر ارتفعت إلى 80% مع انكماش الاقتصاد بنسبة 50% نتيجة للصراع المستمر منذ أكثر من عشر سنوات.
- يميل الفقر إلى الارتفاع في المناطق الريفية (89.4%) مقارنة بالمناطق الحضرية (68.9%) مما يشير إلى تفاوت كبير في توزيع الفقر بين المناطق
- ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة يعاني اليمن من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم مع تزايد مضطرد لملايين اليمنيين الذين بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة مع مرور السنوات
- انتشار سوء التغذية خاصة بين الأطفال والحوامل حيث يعاني الملايين منهم من سوء تغذية حاد

حلول ممكنة للحد من الفقر في اليمن:

1. إحلال السلام والاستقرار السياسي عبر التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لإنهاء الصراع
2. مكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة
3. تنمية الاقتصاد المحلي عبر دعم الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الإنتاج
4. إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية وتطوير الخدمات الأساسية
5. الاستثمار في التعليم والصحة وتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية لتأهيل المجتمع للمشاركة في التنمية
6. تعزيز الاعتماد على الذات وتنويع مصادر الدخل ودعم الاكتفاء الذاتي في الغذاء والطاقة

اخيرا صناعة الفقر في اليمن ليست نتيجة عوامل طبيعية فقط، بل هي نتيجة قرارات سياسية وسياسات اقتصادية وإدارية فاشلة. ونشدد على أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب جهودا شاملة ومتكاملة تجمع بين الحلول السياسية والتنموية

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

مـــن نحـــــن؟

نبـــذة عـــن التأسيس:

تأسســت مجموعــة رابطــة الاقتصاديــن علــى تطبيق الواتســاب من قبل د. حســين الملعسي رئيس قســم الاقتصاد الدولي فــي كلية الاقتصــاد والعلوم السياســية/ جامعــة عــدن، حيــث لقــت الفكــرة استحســانا لدى المؤسســون الأوائل الذين انضموا إلــى المجموعــة مــن الأكاديميين ورجــال المال والأعمال والإعلاميين والمســؤولين التنفيذيين، والذيــن بمجموعهــم شــكلوا النــواة الأولــى لرابطــة الاقتصاديين.

وفــي تاريــخ 7 مــارس عــام 2022 تــم تأســيس مؤسســة الرابطــة الاقتصاديــة كمؤسســة رســمية تعمــل وفقــاً لتصريح مزاولة النشــاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشــؤون الاجتماعيــة والعمل

الرسالة:

تســعى الرابطــة أن تكــون منبــرًا اقتصاديًــا لكل المهتميــن في الشــأن الاقتصادي، في إطار شــراكة تســعى إلى معافــاة الاقتصــاد، وتقديــم مقترحات بالحــلول والمعــالجات للمشــكلات الاقتصــادية، كإسهام في تحقيق النمــو الاقتصادي، وتحسين بيئــة الأعمال علــى طريق النمو المســتدام

الرؤيــة:

خلق شــراكة مجتمعيــة رائدة، والعمــل الجماعي لإيجــاد حلــول مبتكــرة للمشــكلات الاقتصاديــة، ووضــع أســس علميــة للشــراكة بيــن الدولــة والقطــاع الخــاص؛ لتحقيق شــــروط معقولة لمعافــاة الاقتصــــــاد

القيــم:

يحكم عمل المؤسســـــة منظومة من القيـــم والتي تتجســـــــد فـــي المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبـــــادرة والعمل الجماعـــــي

الأهـــداف:

- تشــجيع قيام شــراكة مجتمعية تســهم فــي إعادة بنــاء الاقتصــاد الوطنــي من أجــل الاســتفادة من كل الطاقــات المتاحة فــي المجتمع
- المســاهمة فــي دراســة المشــكلات الاقتصاديــة وتقدم حلول ومعالجات تســاعد في خلــق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المســاهمة فــي تنفيذ المشــروعات التــي تتبناها المنظمــات الدوليــة في مجــال التنميــة المجتمعية
- إعــداد الدراســات والبحــوث الاقتصاديــة بما فيه خدمة رجــال الأعمــال وتنمية اقتصــاد البلاد.
- تبنــي عقــد الــورش والنــدوات والمؤتمــرات المتخصصــة فــي مجــالات الاقتصــاد والتنميــة
- العمــل على إصــدار دورية خاصة للرابطة تنشــر فيهــا نتاج الحلقــات النقاشــية والــورش والمؤتمرات المتخصصة وإشــهار التجارب الناجحــة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشــية عبــر مجموعــة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشــاكل الاقتصادية الراهنة والخــروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسســة
- تنشــيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العــام وتطور علاقــات مع منظمــات المجتمــع المدني المناظــرة محلية ودولية
- الســعي للإســهام الفعــال مــع الجهات الرســمية لوضــع السياســات والأجــراءات والقوانيــن المنظمة للنشــاط الاقتصادي في البلاد بما يســاعد على تحســين بيئــة الأعمال
- تقديــم الإستشــارات الاقتصادية لأعضــاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشــاء منصــات إلكترونيــة للرابطة تعكــس رؤيتها ورســالتها وأهدافها وأنشــطتها المختلفة

- تنشــيط الحوارمع المهتمين في الشــأن الاقتصادي العام وتطوير علاقــات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: **(98600)**

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	**الحجم**	**السعر (ريال يمني)**
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن التجارية
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جوار القطيس
TaibatAdenTrading
taibataden84
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKi كاك بنكي

كاك حوالة CAC TRANSFER

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

الطاقة المتجددة

الأنظمة الأمنية

مولدات كهربائية

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

سلالم ومصاعد كهربائية

الاسقف المستعارة

YEMEN ITALIAN ALUMINUM CO.LTD.
الشركة اليمنية الإيطالية للألمنيوم المحدودة

Advantech أدفانتك
أنظمة أمنية
Security Systems

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

aggreko
تأجير مولدات كهرباء
Power Rental

LG Hausys
Surface Materials
رخام صناعي

الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

KJ POWER GENERATOR

Honeywell

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه

+967 781 718 255
+967 02 - 247721

www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

عدن: ورشة عمل تدعو الدولة لدعم صناعة الحديد والصلب والعمل على إعادة فتح المصانع المغلقة

عدن - خاص

أوصت ورشة عمل "الخردة ثروة وطنية لدعم الصناعات المحلية"، التي رعاها وزير الدولة محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس، ونظمتها مؤسسة الرابطة الاقتصادية بالتعاون مع شركة المكلا للحديد والصلب المحدودة، بضرورة دعم صناعة الحديد والصلب وتنميتها وتقديم الحوافز لجذب الاستثمارات لهذا النشاط الاقتصادي الهام، باعتبارها من الصناعات السيادية التي تشكل أساساً مهماً للتنمية الاقتصادية

وأكدت الورشة التي أقيمت، اليوم الثلاثاء، في العاصمة عدن، على ضرورة تفعيل العمل بالاتفاقية الموقعة بين تجار الخردة ومصانع الحديد بما يحفظ حقوق كل الأطراف، كما دعت الحكومة لوضع قيود صارمة على المواصفات للمنتجات المستوردة المنافسة للمنتج المحلي حماية من المنافسة غير العادلة

وأوصى المشاركون في الورشة الدولة بإصدار لائحة تنظم تطبيق قرار منع تصدير الخردة بحيث يراعي مصالح تجار الخردة وحاجة صناعة الحديد على قاعدة لا ضرر ولا ضرار

هذا وكان د. حسين الملعسي رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية ميسر الورشة، قد تحدث في مستهل الورشة مرحبا بالجميع، مشيراً إلى

الأهمية البالغة للورشة كونها تشخّص قضية هامة ألا وهي صناعة الحديد والصلب والمواد الخام المحلية التي تعد ثروة وطنية ومرتبطة بهذا النشاط الاقتصادي والاجتماعي الهام

وأضاف إن سياسة منع تصدير الخردة هي إجراء تقوم به الحكومات بهدف حماية الموارد الوطنية ودعم وتشجيع الصناعات المحلية وتعزيز الاقتصاد الوطني. وتتضمن هذه السياسة حظر تصدير الخردة المعدنية مثل الحديد، والألمنيوم، والنحاس، أو فرض قيود على تصديرها وذلك لتحقيق عدة أهداف أبرزها دعم الصناعات المحلية، وحماية البيئة، وزيادة القيمة المضافة، وحماية الأمن القومي من خلال الحفاظ على المواد الاستراتيجية مثل المعادن النادرة داخل الدولة لاستخدامها في مشاريع تنموية أو دفاعية، إضافة إلى تعزيز الصناعات الوطنية وتحسين وضع ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد المحلي، مشيراً إلى إن السماح بتصدير الخردة إلى الخارج قد تسبب في إغلاق 3 مصانع حديد حتى الآن

وقدم الأستاذ علوي باهرمز مستشار محافظ عدن لشؤون الإستثمار، ورقة حول أهمية تطبيق قرار منع تصدير الخردة، تحدث فيها عن أضرار القرار، مشيراً إلى فوائده والتي أبرزها فرض هيبة الدولة في تنفيذ القرار، كما أنه مؤشر مهم

للمستثمرين ويحفزهم على الاستمرار في زيادة استثمارهم وتطويره، إضافة لكونه يعزز الصناعات المحلية ويدعم العملة المحلية ويحقق مزيداً من فرص العمل، وزيادة الإنتاج المحلي

وفي الورشة قُدمت العديد من أوراق العمل، كانت الأولى للدكتور أحمد باريان مدير عام مصنع المكلا للحديد والصلب، بعنوان "الخردة ثروة وطنية لدعم الصناعات المحلية"، والورقة الثانية لهيئة الاستثمار بعنوان "دور هيئة الاستثمار في دعم الصناعات التحويلية"، والورقة الثالثة بعنوان "أهمية قرار تطبيق منع تصدير الخردة" والتي قدمها أ.علوي باهرمز مستشار محافظ عدن للشؤون الاستثمارية، فيما قدم الورقة الرابعة الأستاذ صالح الجفري بعنوان " قرار وقف تصدير الحديد الخردة الآثار الإيجابية المرتقبة لنتائج التنفيذ"، وكانت الورقة الأخيرة للاستاذ جميل فاضل بعنوان "قرار وزير المالية بمنع تصدير الحديد الدوافع وآليات التنفيذ "

وبعد ذلك تم فتح باب النقاش وقُدمت العديد من المداخلات، التي أكدت على أهمية تنظيم عملية تصدير الخردة بما يخدم التاجر وأصحاب المصانع، ويعزز الاقتصاد الوطني

وبعد حوار معمق وتبادل للرؤى والخبرات، خلصت الورشة إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الصناعات الوطنية، وحماية الموارد المحلية، وتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والتشريعية لضمان تحقيق أقصى استفادة من ثروة الخردة.

حضر الورشة قيادة مصنع المكلا للحديد والصلب المحدودة، ومسؤولون من ميناء عدن، ومصلحة الجمارك، والغرفة التجارية والصناعية، والهيئة العليا لمكافحة الفساد، وخبراء اقتصاديين، وعدد من تجار الخردة

تطورات
اقتصادية

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر يناير 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
أ. نصر السناني

اولًا: حركة أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار لشهر يناير 2025م:

مع بدايات العام الجديد تزداد معاناة الأفراد في المناطق المحررة وتحت سلطة الشرعية اذ ارتفع سعر الصرف خلال شهر ينار بحوالي 7%.

فقد ارتفع في الثلث الأول من الشهر بمتوسط بلغ 543.5 ريال يمني مقابل الريال السعودي و2078 ريال يمني مقابل الدولار واستمر بالارتفاع في الربع الثاني من الشهر إلى أن بلغ 566 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و2164 ريال يمني مقابل الدولار

بلغ اقصى حدوده في الثلث الأخر من الشهر بحوالي 661 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و2411 ريال يمني مقابل الدولار

زادت حده ارتفاع الأسعار للسلع الاستهلاكية وزادت معانة الشعب معها في ظل عدم وجود حل للمشكلات الذي تعقبها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية

الشكل رقم (١) الموضح لحركة اسعار بيع وشراء العملات الاجنبية لريال اليمني مقابل الريال السعوددي لشهر يناير ٢٠٢٥

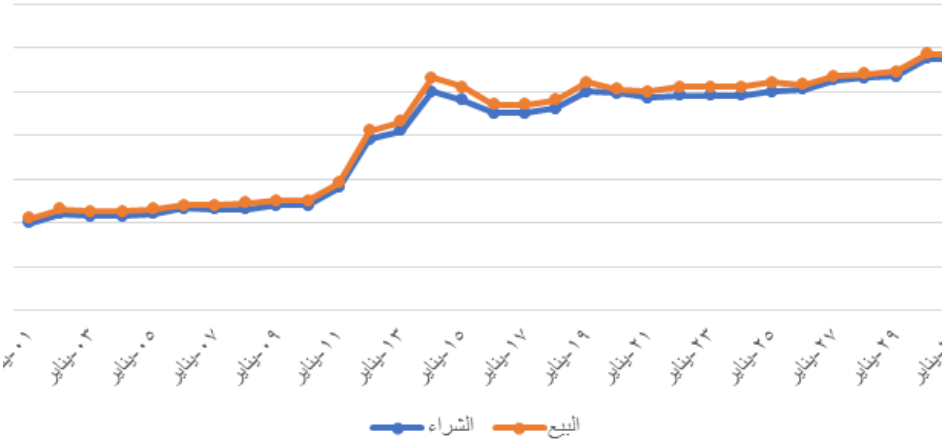

الشكل رقم (٢) الموضح لحركة بيع وشراء العملات الاجنبية للريال اليمني مقابل الدولار خلال شهر يناير ٢٠٢٥م

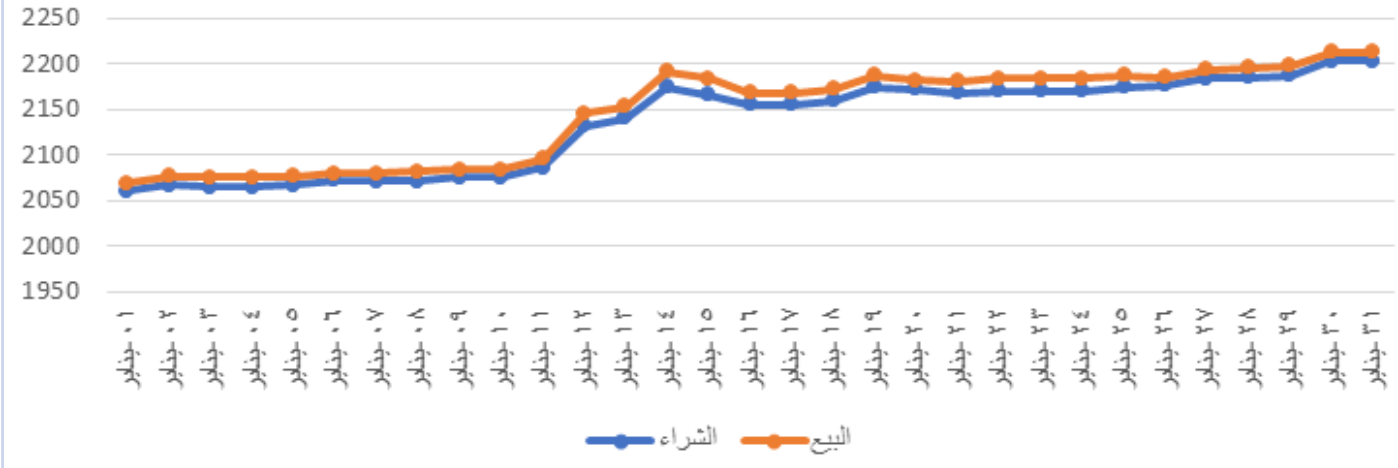

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يناير لعام 2025م

أسعار السوق - محافظة عـدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	يناير	540	541	2060	2069	139.9	140.1	534	537
02	يناير	542	543	2067	2076	139.8	140.2	534	537
03	يناير	541.5	542.5	2065	2075	139.8	140.2	534	537
04	يناير	541.5	542.5	2065	2075	139.8	140.2	534	537
05	يناير	542	543	2067	2076	139.8	140.2	534	537
06	يناير	543.3	544	2072	2080	139.8	140.2	534	537
07	يناير	543	544	2071	2080	139.8	140.2	534	537
08	يناير	543	544.5	2071	2082	139.8	140.2	534	537
09	يناير	544	545	2075	2084	139.8	140.2	544	545
10	يناير	544	545	2075	2084	139.8	140.2	544	545
11	يناير	548	549	2086	2096	139.8	140.2	534	537
12	يناير	559	561	2132	2145	139.8	140.2	534	537
13	يناير	561	563	2140	2153	139.8	140.2	534	537
14	يناير	570	573	2174	2191	139.8	140.2	534	537
15	يناير	568	571	2166	2184	139.8	140.2	534	537
16	يناير	565	567	2155	2168	139.8	140.2	534	537
17	يناير	565	567	2155	2168	139.8	140.2	534	537
18	يناير	566	568	2159	2172	139.8	140.2	534	537
19	يناير	570	572	2174	2187	139.8	140.2	534	537
20	يناير	569.5	570.5	2172	2182	139.8	140.2	534	537
21	يناير	568.5	570	2168	2180	139.8	140.2	534	537
22	يناير	569	571	2170	2184	139.8	140.2	534	537
23	يناير	569	571	2170	2184	139.8	140.2	534	537
24	يناير	569	571	2170	2184	139.8	140.2	534	537
25	يناير	570	572	2174	2187	139.8	140.2	534	537
26	يناير	570.5	571.5	2176	2185	139.8	140.2	534	537
27	يناير	572.5	573.5	2184	2193	139.8	140.2	534	537
28	يناير	573	574	2185	2195	139.8	140.2	534	537
29	يناير	573.5	574.5	2187	2197	139.8	140.2	573.5	574.5
30	يناير	577.5	578.5	2203	2212	139.8	140.2	534	537
31	يناير	577.5	578.5	2203	2212	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

الشكل رقم (٣) الموضح لحجم الفجوة بين المحافظتي عدن وصنعاء لشهر يناير ٢٠٢٥م

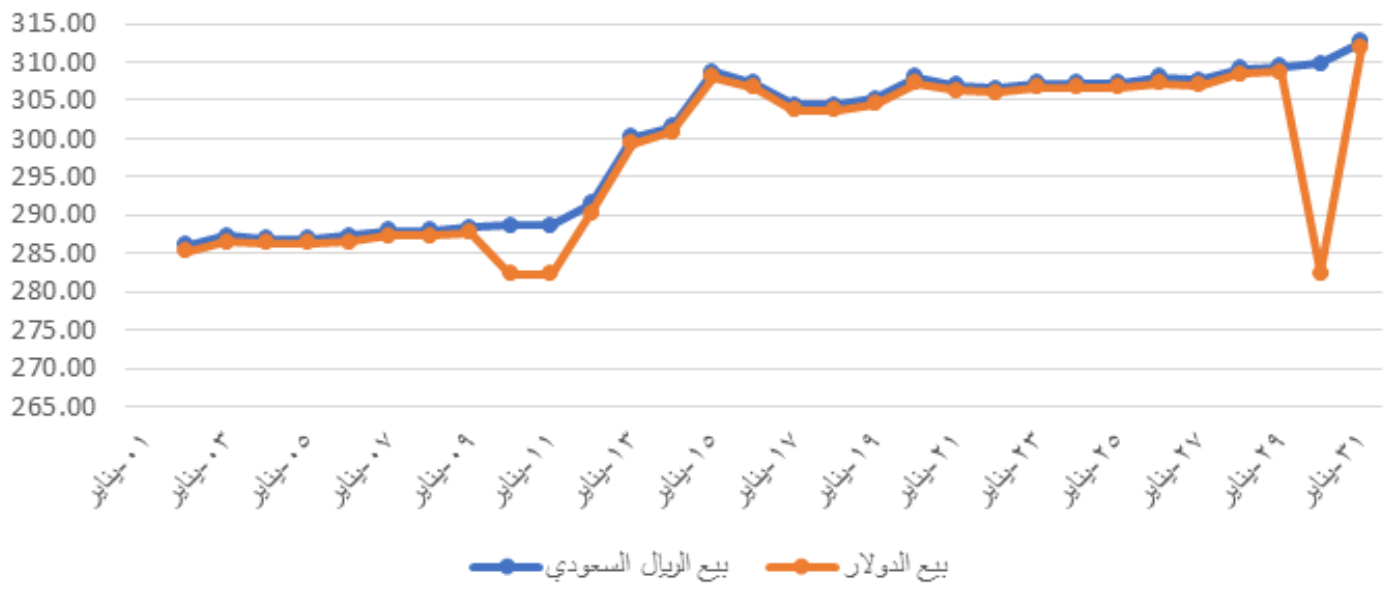

ثانيًا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ تفاقم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء إلى أن تجاوزت ال 300 %، في كل من سعر الصرف للريال اليمني مقابل الريال السعودي أو الدولار

اصحبت الفجوة المتزايدة ارتفاع نقل السلع والخدمات وعمليات التحويل لمختلف السلع الغذائية والخضار والفواكه وغيرها

ثالثاً: المزاد المعلن خلال شهر يناير 2025م:

تم تنفيذ عمليتي للمزاد المعلن خلال الشهر في تاريخ 20 و28 يناير، بقيمة خمسون مليون دولار و ثلاثون مليون دولار على التوالي، فقد بلغت العطاءات المقبولة ثمانية وتسعون مليار ريال يمني مقابل الدولار، فبلغ سعر الارساء بحوالي 2143 2151 ريال يمني مقابل الدولار

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يناير لعام 2025م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(2025/1)	20 يناير	2175	2143	2143	50000000	30819000	66045117000	62%	100%
(2/205)	28 يناير	2184	2151	2151	30,000,000	14,739,000	31,703,589,000	49%	100%

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة أولاد الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

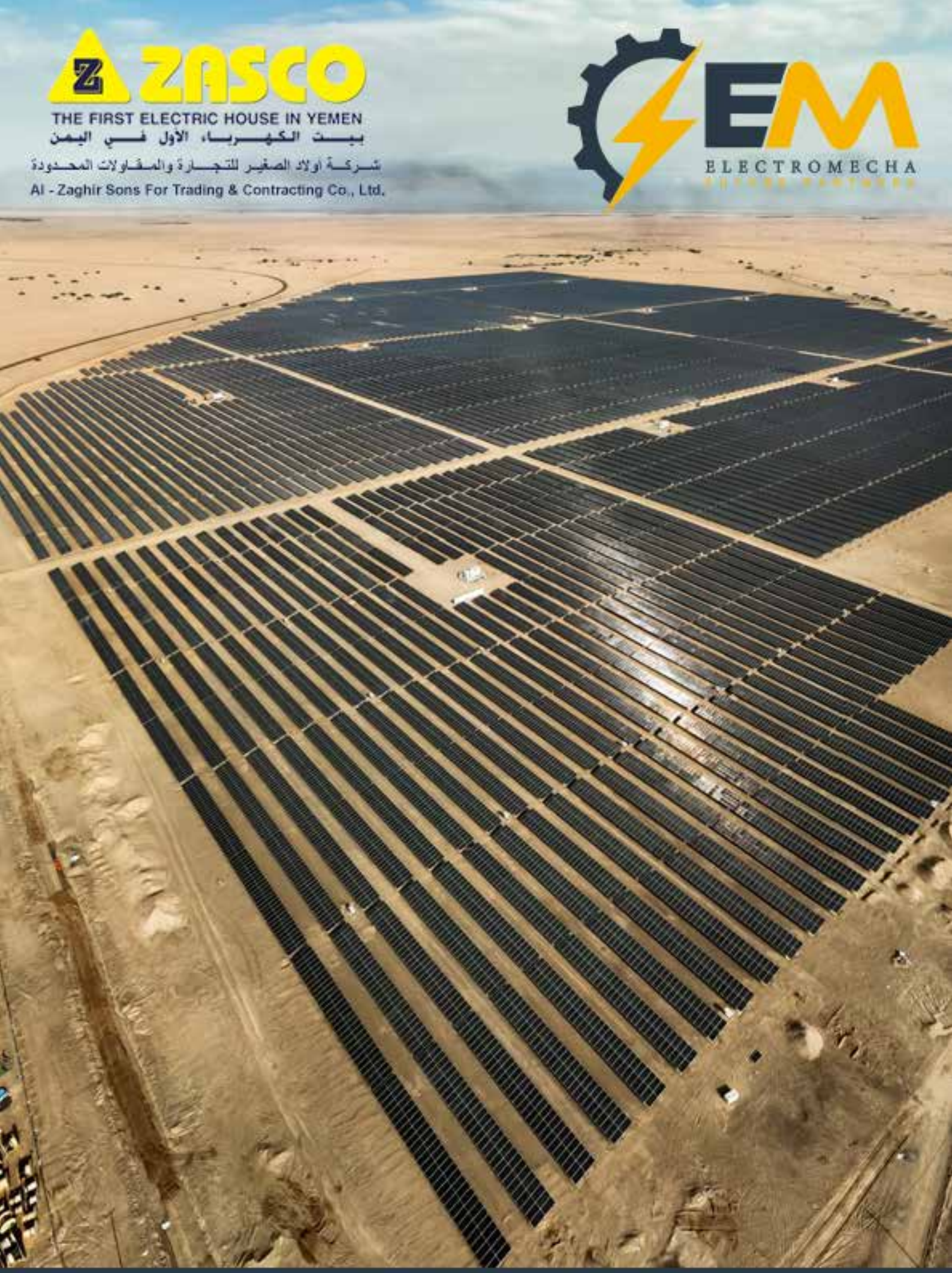

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

توصيات ونتائج ورشة عمل:
(الخردة ثروة وطنية لدعم الصناعات المحلية)

1- صناعة الحديد والصلب من الصناعات السيادية التي تشكل أساساً مهماً للتنمية الاقتصادية وتوصي الورشة الدولة بضرورة دعم هذه الصناعات وتنميتها وتقديم الحوافز لجذب الاستثمارات لهذا النشاط الاقتصادي الهام

2- تحث الورشة الدولة على أهمية تطبيق قرار حظر تصدير الخردة وفرض عقوبات على المخالفين مع تشديد الرقابة على تنفيذ القرار ومنع التحايل عليه بأي شكل من الأشكال، مع وجود لائحة تنفيذية للقرار تنظم تنفيذ ه

3- التأكيد على وجوب اتخاذ كافة الإجراءات لحماية الصناعات الوطنية المحلية وتقديم الحوافز لإنشاء المصانع خاصة مع ارتفاع تكاليف الطاقة وارتفاع أسعار المواد الخام وضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية أمام المنتجات المستوردة

4- يجب على الحكومة وضع قيود صارمة على المواصفات للمنتجات المستوردة المنافسة للمنتج المحلي حماية من المنافسة غير العادلة

5- ينبغي على السلطات المختصة تحفيز المشاريع الاستثمارية التي تقوم على تغطيه الطلب المحلي من المواد الخام مثل مشاريع التنقيب عن المعادن التي تهدف إلى تلبية حاجات الصناعات المحلية أو الموجهة للتصد ير

6- يطالب المشاركون الحكومة إنشاء معاهد تدريب عملية لرفع كفاءة الأيدي العاملة الوطنية وتقديم حوافز للشركات والمصانع التي تستبدل العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية المدربة

7- الواقع يتطلب تحديث الخارطة الاستثمارية والخارطة المعدنية الوطنية وإقامة مؤتمرات سنوية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية والتعدينية وفقا لهذه الخرائط مصحوبة بمجموعة من المحفزات القانونية والضريبية والجمركية

8- لابد من فرض رسوم حمائية وقائية لصناعة الحديد والصلب لدعم الصناعة الوطنية تفرض على المستوردين اسوة بمصر والهند

9- تقديم تسهيلات ضريبية محفزه للشركات ومصانع الحديد لاستيراد الوقود من الخارج في ظل ضوابط محدده تمنع استخدام الوقود لغير الغرض المحدد له

10- دعوة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الجبايات غير القانونية على منتجات المصانع في الطرقات

11- إعداد مشاريع قوانين تحدد وتنظم سوق تجاره الخردة والمشتغلين فيه بحيث يستوعب الإجراءات والآليات المنظمة للتعامل مع هذه الثروات

12- دعوة البنوك المحلية إلى تمويل الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية بقروض ميسره

13- ضرورة تشجيع الاستثمارات التي تستخدم الخردة بكافه أنواعها في الصناعة ومنحها تسهيلات مثل الارض وسرعه البت فيها

14- على الحكومة دراسة كافة أسباب توقف مصانع الحديد الوطنية ومعالجتها والسعي لإعادة فتح المصانع المغلقة

15- على الأطراف المتصارعة إبعاد صراعاتهم السياسية والعسكرية عن الاقتصاد، وحماية الصناعات أثناء النزاع، مع إقرار قوانين لحماية القطاع الصناعي أثناء الكوارث

16- لا بد من وجود حساب ميزان الربح والخسارة في الجانب الاقتصادي لأي قرار تتخذه الحكومة

17- لابد من إقرار قوانين لحماية المشتغلين في المصانع

18- على الحكومة حل مشكلة تردي الخدمات العامة كمدخل لدعم وتحفيز الاستثمارات في الصناعات التحويلية

19- على الحكومة الإسراع بتنفيذ مشروع المنطقة الصناعية في عدن

20- يجب إعداد دراسة واقعية لحجم الاحتياج الفعلي للمصانع من الخردة وإجمالي حجم الخردة في السوق المحلي وتحديد حجم الفجوة ونوعها وفي حالة وجود فائض في عرض الخردة يسمح بتصدير الفائض

21- استحداث إدارة مختصة "بالخردة المعدنية وإدارة المخلفات الصلبة" تتبع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية كونها الجهة المختصة بالثروات المعدنية، مع تزويدها بأجهزة الفحص وتحديث المختبرات

دور ريادة الأعمال في إطلاق إمكانات الاقتصادات الناشئة

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
أكاديمي وخبير اقتصادي

■ منذ فترةٍ ليست بالقصيرة، بات يُنْظَرُ إلى ريادة الأعمال كمحرّكٍ رئيسٍ للنمو الاقتصادي والابتكار، وخاصة في الاقتصادات الناشئة.

فروّاد الأعمال لا يعملون على خلق فرص العمل فحسب، بل يقدّمون أيضاً منتجاتٍ (سلعاً وخدماتٍ) جديدة، ويعزّزون المنافسة، ويساهمون في تنويع الاقتصادات

ومن خلال هذه المقالة نحاول أن نستعرض دور ريادة الأعمال في تحفيز الاقتصادات الناشئة من خلال سردٍ موجزٍ لثلاثة نماذج عالمية وعرضٍ مكثّفٍ للمشهد في اليمن وتحدياته والفرص المحتملة

■ نماذج عالميّة للنجاح الريادي

1) الهند: ثورة رقمية بقيادة الشركات الناشئة

شهد نظام ريادة الأعمال في الهند نمواً هائلاً على مدى أكثر من عقدين، مدفوعاً إلى حدٍّ كبيرٍ بما يتحقق من تقدمٍ ملموس في التكنولوجيا وما يحظى به من سياسات حكومية داعمة.

حيث توفّر مبادرات مثل "Start-up India" إعفاءاتٍ ضريبيةً ولوائحَ مبسطةً وفرصَ تمويلٍ للشركات الناشئة. فشهدت البلاد نمواً ملحوظاً للعديد من الشركات مثل Zomato وهي شركة هندية متعددة الجنسيات لتجميع المطاعم وتوصيل الطعام، تأسست في عام 2008 وتعمل على توفير معلومات وقوائم طعام ومراجعات المستخدمين للمطاعم بالإضافة إلى خيارات توصيل الطعام من المطاعم الشريكة في أكثر من 1000 مدينة وبلدة هندية، بدأت كمؤسساتٍ صغيرة، لتصبح شركاتٍ رائدةً في الصناعة، وتوظّف الآلاف وتساهم في نمو الناتج

المحلي الإجمالي. وهناك شركة Flip-kart هي شركة تجارة إلكترونية تأسّست في عام 2007. ركّزت في البداية على مبيعات الكتب، ثم توسع نشاطها ليشمل منتجاتٍ أخرى مثل الإلكترونيات الاستهلاكية والأزياء والمستلزمات المنزلية ومحلات البقالة ومنتجات حياتية أخرى. وصار نشاط Flipkart منافساً شرساً لفرع شركة أمازون الهند، و في مارس 2007، امتلكت 39.5٪ من حصة سوق التجارة الإلكترونية في الهند. تمتلك فليبكارت أيضاً "فون بي"، وهي خدمة مدفوعات متنقلة تعتمد على وساطة المدفوعات الموحدة (UPI). وفي أغسطس 2018، استحوذت سلسلة متاجر التجزئة وول مارت ومقرها في أمريكا على حصةٍ عاليةٍ (77٪) في Flipkart مقابل 16 مليار دولار أمريكي، وتقدر قيمتها الإجمالية بـ 20 مليار دولار

بالإضافة إلى ذلك، أحدثت منصات الدفع الرقمية مثل Paytm ثورة في النشاط المالي، وتمكين ملايين الناس في المناطق الريفية والحضرية، وهي شركة تُعنى بأنظمة الدفع للتجارة الإلكترونية والتقنية المالية، ومقرها في الهند. وحسبنا أن ننوّه هنا بأن Paytm يتوفر بـ 11 لغةً هنديةً ويوفر خدمات عبر الإنترنت مثل إعادة شحن الرصيد للجوالات ودفع فواتير الخدمات والسفر والأفلام وحجز التذاكر للأحداث، وكذلك خدمة الدفع

أحدثت منصات الدفع الرقمية مثل Paytm ثورة في النشاط المالي، وتمكين ملايين الناس في المناطق الريفية والحضرية

لدى متاجر البقالة ومحلات الفواكه والخضروات والمطاعم ومواقف السيارات ورسوم الهاتف، والصيدليات والمؤسسات التعليمية مع رمز الاستجابة السريع الخاص بـ Paytm.

2) رواندا: دولة صغيرة بتاريخها الموجع تُلهم العالمَ بطموحاتها

أصبحت رواندا منارةً لريادة الأعمال في أفريقيا بسبب بيئتها الصديقة للأعمال والتركيز على الابتكار. وقد أدى تركيز الحكومة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى خلق فرص للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا. على سبيل المثال، يعالج تطبيق SafeMotos، وهو تطبيق لتأجير الدراجات النارية، تحديات النقل مع خلق فرص العمل. وقد شجع "صندوق تنمية الأعمال" في رواندا وتكاليف بدء التشغيل المنخفضة رواد الأعمال الشباب، مما جعل البلاد نموذجاً يقتدى به. وهناك شركات أخرى مثل Andela Rwanda وهي شركة تقنية تعمل في مجال البرمجة والبرمجيات، وهذه الشركة التي تعمل على تطوير مهندسي البرمجيات، تمتلك مراكز في كلٍّ نيجيريا وكينيا وأوغندا، كما تسعى للاستثمار في المواهب الواعدة في أفريقيا وبناء قادة التكنولوجيا المستقبليين في القارة، بالإضافة إلى أكثر من 700 مطور متواجدين في المواقع الحالية للشركة في لاغوس ونيروبي وكمبالا، ولتعزيز التوسع، تتعاون الشركة مع حكومة رواندا من خلال مجلس تنمية رواندا، وهي منظمة مسؤولة عن تحويل البلاد إلى مركز عالمي ديناميكي للأعمال والاستثمار والابتكار

وهناك أيضاً شركة YEGO In-novation وهي شركة تقنية تعمل في مجال الإعلام والاتصالات وتوفر حلولاً للشركات والمؤسسات والميديا.. وغيرها الكثير

3) تشيلي: دعم الشركات الناشئة من خلال مراكز الابتكار

يعد برنامج "Startup Chile" في تشيلي مبادرة معترف بها عالمياً تجذب رواد الأعمال في جميع أنحاء العالم لإنشاء أعمال تجارية داخل حدودها. من خلال توفير التمويل والإرشاد وفرص التواصل، أنشأ البرنامج نظاماً استطاع أن يلبّي كلّ ما تحتاجه الشركات الناشئة. فقد استفادت

> صورة المشهد الاقتصادي في اليمن مختلفةٌ تماماً. لقد أعاقت عقودٌ من الصراع والبنية التحتية المحدودة والفساد نمو "ريادة الأعمال"

شركات مثل NotCo، وهي شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا الأغذية، من دعم تشيلي للابتكار والتوسع عالمياً. إذ لم يقم البرنامج بتغذية روّاد الأعمال المحليين فحسب، بل عزز أيضاً من سمعة تشيلي كمركز للابتكار

ريادة الأعمال في اليمن: نماذج.. وتحديات وفرص

صورة المشهد الاقتصادي في اليمن مختلفةٌ تماماً. لقد أعاقت عقودٌ من الصراع وعدم الاستقرار السياسي والبنية التحتية المحدودة والفساد نمو ريادة الأعمال. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل روح المبادرة والإرادة اليمنية قويةً، بل وأوجدت فرصاً للنمو

ولضيق الحيّز المتاح، سنشير إلى بعض النماذج وخاصة في القطاع النسائي التي شكلّت علاماتٍ فارقةً في ميدان ريادة الأعمال:

1- فاطمة، من منطقة بروم ميفع بمحافظة حضرموت، تحمل مؤهل بكالوريوس في الرياضيات وتعمل بدوامٍ جزئي كمعلّمة. ومع ذلك، فإن العثور على عملٍ دائم، خاصة في مجال الدراسة، كان يمثل هاجساً وتحدياً لها وللعديد من الشباب على امتداد اليمن. حيث أنَّ عدم الإستقرار الاقتصادي والفرص المحدودة تجعل الشباب يكافحون لتوفير احتياجاتهم أو التخطيط لمستقبلٍ مستقر. فاطمة طمحت لإكتساب مهارةٍ توفّر لها الإستقرار المالي وتمكنها من المساهمة بشكل ملموس في مجتمعها. بانضمامها إلى مشروع التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن (SFISH)، بدعم وتمويل من الجمعية الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبالشّراكة مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)، حققت ما أرادت

2- إيمان الهاملي، تدير مجموعة تضم 10 نساء نصبن محطة توليد كهرباء عبر الطاقة الشمسية، لتوفير طاقة نظيفة بتأثير منخفض. الشبكة المصغّرة هي واحدة من 3 شبكات أنشئت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناطقَ خارجةٍ عن خدمة الشبكات في اليمن. تعرَّض فريق إيمان للسخرية بسبب قيامه بعمل الرجال. ولكن على الرغم من ذلك، قمنَ بإكتساب احترام مجتمعهم منذ ذلك الحين، بالإضافة إلى كسب دخل مستدام لأنفسهمنَّ وتطوير مهاراتٍ مهنيّةٍ جديدة

3- أمينة بن طالب، كان حلمها أن تجعل اليمن مكاناً أفضل للعيش فيه. لديها خبرة كافية في حقل التدريب في ريادة الأعمال والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إضافةً إلى أنها ناشطة بيئية. فضلاً عن أنها شغوفة بالابتكارات الخضراء التي تدفع التنمية الاقتصادية المستدامة صوب الأمام وتحافظ على البيئة. وانطلاقاً من ذلك، لاحظت "أمينة" أن زجاجات المياه البلاستيكية التي تستخدم لمرةٍ واحدةٍ تُستخدم كثيراً في اليمن لأنها متوفرة على نطاقٍ واسع فضلاً عن أنها أقلّ تكلفة من الزجاجات الزجاجية، وبدأت ترصد أساليب تخلص الناس منها واكتشفت بأنهم يجمعون هذه الزجاجات لكسب لقمة العيش من خلال بيعها للمصانع الكبيرة والتي تقوم بدورها بتصديرها إلى الصين ودول أخرى لإعادة التدوير. وبسبب كوفيد19-، تم تعليق تصدير الزجاجات البلاستيكية، فتكدست كميات كبيرة من الزجاجات البلاستيكية في الشوارع، وفي الحقول، وفي كل مكان، فضلاً عما أصاب الناس من عوز بسبب توقف بيع هذه الزجاجات. ومن هنا جاءت فكرة خلط زجاجات

المياه البلاستيكية المعاد تدويرها مع الأسمنت لإنتاج طوب البناء. فكرت في نفسي، هذا هو الحل الأمثل لمشكلة النفايات البلاستيكية في اليمن بالإضافة إلى معالجة الحاجة إلى مواد البناء لتحل محل البنية التحتية التالفة. وتمكنت "امينة" من تحقيق نجاحٍ لافت، أفرز تداولاً واسعاً لمفهوم الطوب البلاستيكي في المجتمع. هذا الإنجاز يساهم في التخلص التدريجي من عادة حرق البلاستيك التي كان البعض يمارسها كحلّ للتخلّص منه، دون وعي بأن الإحراق يزيد من تركيز الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي الضارة في الغلاف الجوي، إضافة إلى أن القطع الصغيرة من البلاستيك والمتناثرة هنا وهناك تتسبب في أضرار جسيمة للحياة البرية والكائنات البحرية عند تناولها، مما يسبب التسمم واضطرابات السلوك والجوع والاختناق، فلم يكن أمامها من حلّ سوى "إعادة التدوير"، فتحقّق بذلك أمران، الأول: نشاط تنموي، والثاني إيجاد فكرة جديدة تزيد من وعي الناس بأهمية الحفاظ على البيئة وإنقاذ الكوكب الذي نعيش فيه

التحديات.. والصعوبات

1- عدم الاستقرار السياسي والمخاطر الأمنية: لقد خلق الصراع المستمر بيئةً غير متوقّعة تثبط الاستثمار والمشاريع الريادية

2- محدودية الوصول إلى التمويل: يكافح رواد الأعمال في اليمن لتأمين التمويل بسبب القطاع المصرفي غير المتطور ونقص رأس المال الاستثماري

3- ضعف البنية التحتية: الطرق الرديئة والكهرباء غير المتوفرة في معظم الأوقات والاتصال المحدود بالإنترنت تجعل من الصعب تشغيل الأعمال بشكلٍ فعال

4- هجرة الأدمغة: يغادر العديد من الأفراد المهرة ومن ذوي الكفاءات اليمن بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، مما يؤدي إلى استنزاف مجموعة المواهب

5- الحواجز الثقافية/ الاجتماعية: تعمل المعايير التقليدية والدعم المحدود لرائدات الأعمال على تقييد تطوير نظام بيئي قوي لريادة الأعمال

تحدياتٌ من نوع آخر

دعونا نفكر بصوتٍ عالٍ. فهناك تحدياتٌ من نوعٍ آخر، تلعب دوراً سلبياً في تأخير أي دور تنموي لريادة الأعمال من خلال البيئة المعنيّة بتأهيل رواد الأعمال سواء تلك المتعلقة بالتدريب أو التمويل، منها ما يتعلق بحزب أو تنظيم سياسي، أو حتى تأثير عابر للحدود من خلال دولةٍ أو منظمةٍ تحمل نهجاً سياسياً معيناً مشبوهاً.

وهو ما نوضّحه هنا:

- التأثير المحدود: تفشل العديد من المنظمات (الكيانات) في تحقيق تأثيرٍ واسع النطاق بسبب انحيازها المتصوَّر أو الفعلي للكيانات السياسية. قد يؤدي هذا الارتباط إلى نفور بعض الجماعات أو الأفراد الذين يتوخون الحذر بشأن الارتباط بأجنداتٍ سياسيةٍ محددة

- انخفاض الثقة: قد يتردد المتدربون ورواد الأعمال المحتملون في التعامل مع هذه المنظمات خوفاً من أن المشاركة قد تعني الانتماء السياسي، مما يؤدي إلى عواقبَ اجتماعيةٍ أو مهنيةٍ أو حتى أمنية

- تسييس التدريب/ التمويل: قد تعطي برامج التدريب/ التمويل الأولوية للموضوعات أو السرديات التي تتوافق مع الأهداف السياسية للكيان الراعي، مما قد يؤدي إلى تهميش المحتوى المحايد أو المفيد عالمياً

- تجزئة الجهود: يمكن أن تؤدي الانقسامات السياسية إلى نقص التعاون بين المنظمات، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة وتكرار الجهود في تنمية ريادة الأعمال

وفي رأيي.. ولكي نتغلب على مثل هذه التحديات، أرى أهمية التفكير بما يلي :

• المنصات المحايدة: إن إنشاء منصاتٍ مستقلة وغير سياسية تركز فقط على تنمية المهارات وريادة الأعمال يمكن أن يساعد في بناء الثقة وجذب جمهورٍ أوسع

• الشفافية والمساءلة: يجب على المنظمات التأكيد على استقلاليتها، والإفصاح علناً عن مصادر تمويلها، وأنها تعمل وفق مبادئ الحوكمة، وضمان خلو برامجها من التأثيرات السياسية

• الشراكات الدولية: يمكن للتعاون مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي ليس لها مصالح سياسية في اليمن أن يوفر المصداقية ويضمن الحياد

• المبادرات التي يقودها المجتمع: يمكن أن يساعد تشجيع برامج ريادة الأعمال الشعبية والمجتمعية في تجاوز الانتماءات السياسية ومعالجة الاحتياجات المحلية بشكل مباشر

• حملات التوعية: وتحديداً تلك التي تنهض بها "الدولة" وأجهزتها، قد يساعد تثقيف الجمهور حول أهمية التدريب وريادة الأعمال من أجل التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على حياد بعض البرامج، في التغلب على الخوف والتردد

ومن خلال معالجة هذه القضايا، يمكن لليمن إطلاق العنان للإمكانات الكاملة لنظام بيئة ريادة الأعمال، مما يمكنه من العمل كمحرّكٍ للانتعاش الاقتصادي والتنمية في بيئة مليئة بالتحديات

> يمكن أن تؤدي الانقسامات السياسية إلى نقص التعاون بين المنظمات، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في تنمية ريادة الأعمال

الفرص الماثلة أمامنا

هناك الكثير من الفرص التي

تمثل مساحاتٍ تعدُّ خياراتٍ وفرصاً أمام روّاد الأعمال للقيام بدورٍ تنموي فاعل، منها:

1- الابتكار الزراعي: يتمتع القطاع الزراعي في اليمن، على الرغم من تخلفه، بإمكانات كبيرة. ويمكن لرجال الأعمال تقديم تقنيات زراعية حديثة ومنتجات ذات قيمة مضافة لتعزيز الإنتاجية

2- التحول الرقمي: مع انتشار الإنترنت المتزايد، تقدم التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية فرصًا غير مستغلة. يمكن لمبادرات مثل الأسواق عبر الإنترنت ربط المنتجين اليمنيين بالمشترين المحليين والدوليين

3- دعم المغتربين: لا بد من العمل بين أوساط المغتربين اليمنيين وتحديداً أولئك الذين يتمتعون بأوضاع ميسورة، كي يتم جذب اهتمامهم لدعم رواد الأعمال المحليين.

4- الطاقة المتجددة: يمكن تسخير موارد الطاقة الشمسية في اليمن لمعالجة نقص الطاقة ودعم المشاريع الخضراء

5- المنتجات الحرفية والسياحة: يوفر التراث الثقافي الغني في اليمن فرصاً للشركات في مجال الحرف اليدوية والسياحة التراثية والسلع المحلية

■ دور البنوك في اليمن

دعم ريادة الأعمال

بالنظر إلى أن القطاع المصرفي اليمني -البنوك التجارية والإسلامية- قد شهد زيادةً في عدد البنوك خلال آخر عامين تفوق نسبة 60 بالمائة، بدخول 11 بنكاً جديداً في السوق المصرفية، تنشط 8 بنوك منها في التمويل الإسلامي- ليرتفع عدد البنوك اليمنية إلى 28 بنكاً، من 17 بنكاً عام 2020. واستحوذت العاصمة عدن على 5 بنوك من إجمالي عدد البنوك الجديدة، تلتها محافظة حضرموت بعدد 3 بنوك، وبنكان في محافظة مأرب، وبنك واحد في محافظة تعز

لذلك، يمكن للبنوك في اليمن أن تلعب دوراً متنامياً في تعزيز ريادة الأعمال، وهو أمرٌ ضروريٌّ لتحفيز الاقتصادات الناشئة.

ويمكن للبنوك أن تساهم من خلال المجالات التالية:

أولاً: الوصول إلى التمويل

يمكن للبنوك تصميم قروضٍ تكون موجَّهةً لتلبية احتياجات روّاد الأعمال، بما في ذلك القروض الصغيرة وخيارات السداد المرنة. ويمكن لهذه المنتجات المالية تمكين أصحاب الأعمال الصغيرة من تأمين رأس المال لبدء التشغيل أو التوسع. ويمكن لمبادرات مثل ضمانات الائتمان وإعانات الفائدة أن تخفف من المخاطر وتشجع الإقراض للشركات الجديدة الأعمال التجارية

ثانياً: الثقافة المالية والخدمات الاستشارية

يمكن للبنوك توفير برامج الثقافة المالية لتثقيف رواد الأعمال حول الميزانية والتخطيط المالي وإدارة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم خدمات استشارية لتوجيه رواد الأعمال حول التخطيط للأعمال واستراتيجيات النمو يمكن أن يعزز فرص نجاحهم

ثالثا: الشراكات مع المنظمات الدولية

يمكن أن يساعد التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات

التنمية البنوك في الوصول إلى التمويل والخبرة لدعم المشاريع الريادية. على سبيل المثال، يمكن للشراكات مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أو بنوك التنمية الإقليمية إنشاء برامج تستهدف صناعات أو فئات سكانية محددة، مثل رائدات الأعمال

رابعاً: حلول الخدمات المصرفية الرقمية

يمكن للبنوك الاستفادة من التكنولوجيا لتوفير حلول الخدمات المصرفية الرقمية، وتمكين رواد الأعمال من إدارة شؤونهم المالية بكفاءة. يمكن للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ومنصات الدفع الرقمية زيادة الشمول المالي، وخاصة في المناطق الريفية حيث يكون الوصول إلى البنية التحتية المصرفية المادية محدوداً

خامساً: تعزيز المشاريع الخضراء والمستدامة

يمكن للبنوك تحفيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة والشركات المستدامة من خلال منتجات التمويل الأخضر. وهذا يتماشى مع إمكانات اليمن في مجال الطاقة المتجددة ويدعم أهداف الاستدامة العالمية

سادساً: حاضنات الأعمال ومراكز الإبداع

إن إنشاء حاضنات الأعمال أو مراكز الإبداع التي ترعاها البنوك من شأنه

> يمكن للجامعات اليمنية، أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز ريادة الأعمال من خلال تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة والموارد اللازمة للنجاح

أن يوفر للشركات الناشئة إمكانية الوصول إلى الموارد والتوجيه وفرص التواصل. ويمكن لهذه المراكز أن تعمل كمحفزاتٍ للنمو الريادي، وتعزيز الإبداع والتعاون

وما دمنا قد تطرقنا إلى الإبداع والتعاون، فلا بدَّ هنا من الإشارة وبإيجاز إلى دور كلٍّ من (الجامعة) و(الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة اليمنية وغرف التجارة)

1- دور الجامعات اليمنية في دعم ريادة الأعمال

يمكن للجامعات اليمنية، أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز ريادة الأعمال من خلال تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة والموارد اللازمة للنجاح في عالم الأعمال. ويمكن أن تشمل مساهماتها:

- **تعليم ريادة الأعمال**

يمكن للجامعة دمج ريادة الأعمال في مناهجها الدراسية، وتقديم مساقات في التخطيط للأعمال والإدارة المالية والابتكار. ويمكن أن يؤدي إنشاء برامج أو تخصصات فرعية مخصصة لريادة الأعمال إلى إلهام الطلاب لمتابعة مهن ريادة الأعمال

- **مراكز الإبداع وحاضنات الأعمال**

يمكن للجامعة إنشاء مراكز إبداع أو حاضنات أعمال لدعم الطلاب والخريجين الجدد في تطوير أفكارهم التجارية. ويمكن لهذه المراكز أن توفر التوجيه والوصول إلى التمويل وفرص التعاون مع خبراء الصناعة

- **البحث والتطوير**

يمكن للجامعة تعزيز البحث في مجالات مثل الطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيا، والتي تعتبر بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي في اليمن. ومن خلال تعزيز البحث والتطوير، يمكن للجامعة المساعدة في تحديد ومعالجة التحديات الرئيسية في هذه القطاعات، مما يمهد الطريق للحلول الريادية

- **المشاركة المجتمعية**

يمكن للجامعة التعاون مع الشركات المحلية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية لإنشاء نظام بيئي يدعم ريادة الأعمال. يمكن أن تجمع استضافة ورش العمل والندوات والهاكاثونات أصحاب المصلحة لمشاركة المعرفة وتعزيز الابتكار

• **تمكين رائدات الأعمال**

يمكن للجامعة اتخاذ خطوات لدعم ريادة الأعمال النسائية من خلال توفير برامج مستهدفة وفرص إرشاد للنساء. فهذا سوف يساعد في التغلب على الحواجز الثقافية والمجتمعية، وتمكين المزيد من النساء من المساهمة في الاقتصاد

• **الاستفادة من التكنولوجيا**

يمكن للجامعة تشجيع استخدام المنصات والأدوات الرقمية لتمكين الطلاب من بناء شركات ناشئة تعتمد على التكنولوجيا. يمكن أن يؤدي توفير الوصول إلى مختبرات التكنولوجيا والبرمجيات إلى تعزيز قدرة الطلاب على الابتكار والمنافسة في السوق العالمية

• **منظمات/ إتحادات خريجي الجامعة**

أدعو هنا ومن خلال مجلة (الرابطة الاقتصادية) إلى الاهتمام بتشكيل منظمات أو جمعيات أو اتحادات لخريجي كل جامعة، والتي من خلالها يتم تنظيم لقاءات دورية تربط خريجي الجامعة لسنوات سابقة برواد الأعمال الطموحين وبقادة الأعمال الناجحين الذين يمكنهم تقديم الإرشاد والتوجيه وفرص التمويل.

• **تنظيم معارض للتوظيف**

ولعلّ المناسبة مواتية للدعوة أيضاً – وهنا يمكن للرابطة الاقتصادية أن تكون إحدى الجهات المنظمة - إلى أن يصبح تقليداً سنوياً لكل جامعة وفي محافظات مختلفة تنظيم معارض للتوظيف، يتم فيها دعوة مختلف المؤسسات والشركات والبنوك مما يوفر فرصاً مباشرة للطلاب والخريجين الجدد والسابقين لاكتشاف الفرص الوظيفية المتاحة.

2- دور الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة اليمنية وغرف التجارة

يمكن للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة اليمنية، إلى جانب غرف التجارة في عدن وحضرموت وتعز وشبوة وغيرها، أن يلعب دوراً فعالاً في تعزيز ريادة الأعمال من خلال:

- الدعوة وتطوير السياسات

يمكن للغرف الدعوة إلى سياساتٍ داعمة للأعمال وإلى إصلاحاتٍ ضريبيةٍ وأطرٍ تنظيمية تخلق بيئةً مساعدة لرواد الأعمال.

فمن خلال التعامل مع الحكومة (إذا كانت هناك حكومة جادّة)، يمكنهم المساعدة في صياغة السياسات التي تقلّل من الحواجز البيروقراطية وتشجع الاستثمارات في الشركات الناشئة

- فرص التواصل التجاري

من خلال تنظيم المعارض التجارية ومعارض الأعمال وفعاليات التواصل، يمكن للغرف ربط رواد الأعمال بالمستثمرين والموجهين وخبراء الصناعة. يمكن لهذه المنصات مساعدة الشركات الناشئة على اكتساب الرؤية والوصول إلى الأسواق المحتملة

- التدريب وبناء القدرات

يمكن للغرف التعاون مع المؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية لتوفير برامج تدريبية لرواد الأعمال. ويمكن لهذه البرامج التركيز على المهارات الأساسية مثل الإدارة المالية واستراتيجيات التسويق والقيادة

- الوصول إلى معلومات السوق

من خلال الحفاظ على قواعد بيانات لاتجاهات السوق وتوقعات الطلب وفرص التجارة، يمكن للغرف أن تزود رواد الأعمال برؤىً قيّمةٍ لصقل استراتيجيات أعمالهم

- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يمكن للغرف أن تعزز التعاون بين القطاع الخاص والحكومة لإنشاء البنية الأساسية والخدمات التي تعود بالنفع على رواد الأعمال. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إنشاء المناطق الصناعية أو مساحات العمل المشتركة إلى تقليل التكاليف التشغيلية للشركات الناشئة

- تعزيز التنمية الإقليمية

من خلال التركيز على نقاط القوة الفريدة لكل منطقة، مثل الزراعة في حضرموت أو السياحة في يافع وسقطرى على سبيل المثال لا الحصر،

يمكن للغرف أن تساعد رواد الأعمال على تطوير الأعمال التي تستفيد من الموارد المحلية وإنشاء مراكز اقتصادية إقليمية

- الوصول إلى التمويل والمنح

يمكن للغرف التجارية التعاون مع البنوك والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية لخلق فرص تمويل للشركات الناشئة، بما في ذلك المنح والقروض منخفضة الفائدة ورأس المال الاستثماري

ختاماً، ولتحقيق إمكانات ريادة الأعمال في اليمن، هناك حاجة إلى جهود متضافرة من القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال عناوين عديدة، منها:

• دعم السياسات: وضع سياسات واضحة وداعمة للشركات الناشئة، بما في ذلك الحوافز الضريبية وعمليات تسجيل الأعمال المبسطة

• الوصول إلى التمويل: تطوير مؤسسات التمويل الأصغر وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل المشاريع الريادية

• بناء القدرات: تقديم برامج تدريبية لتزويد رواد الأعمال الطموحين بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح

• تطوير البنية التحتية: إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والكهرباء والاتصالات

• الاستفادة من التكنولوجيا: تشجيع الحلول الرقمية للتغلب على التحديات اللوجستية والوصول إلى السوق

ولا ننسى بأن ريادة الأعمال تتمتَّع بإمكاناتٍ هائلةٍ لتحويل الاقتصادات الناشئة من خلال خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار ودفع النمو المستدام.

وفي حين تقدّم دول مثل الهند ورواندا وتشيلي نماذج ناجحة لنظم ريادة الأعمال، تواجه اليمن تحدياتٍ فريدةً تتطلَّب حلولاً موضوعيةً وعملية. لكنها تحديات يمكن للبنوك والجامعات والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية، إلى جانب الغرف التجارية، أن تلعب أدواراً محورية في معالجة هذه التحديات.

فمن خلال تعزيز ثقافة الابتكار وتوفير الموارد وربط رواد الأعمال بالفرص، يمكن لهذه المؤسسات المساعدة في إطلاق العنان لإمكانات اليمن الريادية والمساهمة في إعادة بناء وتنويع اقتصادها.

المصادر:

1. البنك الدولي: "التحديث الاقتصادي لرواندا" (2022)
2. الشركات الناشئة في تشيلي: التقارير السنوية ودراسات التأثير (2023)
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن: "مرونة القطاع الخاص في اليمن" (2023)
4. صندوق النقد الدولي: "الآفاق الاقتصادية للدول الهشة" (2022)
5. https://www.newsyemen.net/new/91613
6. تقارير دورية صادرة عن UNDP – اليمن
7. https://www.albayan.ae/five-senses/east-and-west/2020-11-24-1.4021739
8. https://tech.africa/ande-/la-launches-tech-hub-rwanda
9. حكومة الهند: تقارير مبادرة الشركات الناشئة الهندية (2023)

الآثار المتوقعة للعقوبات الأمريكية على البنوك العاملة في صنعاء

■ أ.د. محمد علي قحطان
استاذ الاقتصاد / جامعة تعز

قبل ايام اعلنت الإدارة الأمريكية قرارا يقضي بإدراج بنك اليمن والكويت ضمن قائمة العقوبات الأمريكية، تحت مبرر دعم البنك للحوثيين. حيث سبق هذا القرار ضربات جوية استهدفت العديد من المواقع العسكرية والمدنية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين ردا على ضربات للحوثيين تستهدف السفن التابعة لإسرائيل وامريكا وبريطانيا عند مرورها في البحر الأحمر وكذا مواقع في المدن الإسرائيلية بحجة اسناد المقاومة الفلسطينية لمواجهة حرب إسرائيل القائمة في غزة، الأمر الذي أثر سلباً على الملاحة البحرية في عموم المنافذ البحرية المشاطئة للبحر الأحمر ومضيق باب المندب وعرضت المنافذ البحرية اليمنية وغير اليمنية والاقتصاد الدولي لخسائر كبيرة. كما يتوقع مع تسلم الرئيس الأمريكي ترامب لمنصب رئيس الدولة أن يفعل القرار الأمريكي القاضي باعتبار الحوثيين منظمة ارهابية دولية، الذي تم إلغائه من قبل الرئيس الأمريكي بايدن بعد تسلمه منصب الرئاسة الأمريكية خلفا للرئيس الأسبق ترامب في دورته الرئاسية الأولى

ويأتي ذلك في ظل استمرار الحرب في اليمن وانقسام سياسي وعسكري عميق بين الحوثيين والشرعية، أدى إلى انهيار الجهاز المصرفي اليمني وانقسامه بين الطرفين. حيث تشكل بنك مركزي في صنعاء وآخر في عدن واستمرت البنوك التجارية الكبيرة والعريقة في اليمن تعمل من مراكزها في صنعاء وترفض نقل مراكزها

إلى عدن رغم محاولات بنك مركزي عدن محاصرة أنشطتها بعد أن عجز في إجبارها على النقل، الأمر الذي عمق انقسام الجهاز المصرفي اليمني والعملة الوطنية والسياسات النقدية. إذ أصبح لمناطق سيطرة الحوثيين بنك مركزي وسياسة نقدية وجهاز مصرفي تابع يرتكز على البنوك التجارية اليمنية الكبيرة والعريقة بحكم وجود مراكز نشاطها المصرفي في صنعاء تحت سيطرة الحوثيين وكذلك عملة نقدية خاصة. وبنفس الوقت هناك بنك مركزي وسياسة نقدية وجهاز مصرفي آخر وعملة نقدية في عدن

ومع كل ذلك ما هي الآثار المتوقعة على البنوك المشار إليها وما الحل لمواجهة تلك الآثار؟

بالنسبة للآثار المتوقعة، نرى ما يلي:

اولا: البنوك المتخذة من صنعاء مركزا لإدارة نشاطها المصرفي منهكة بفعل السياسات النقدية الخاطئة التي تسنها حكومة صنعاء، كما انها لا تستطيع الاستجابة لسياسات بنك مركزي عدن وهو البنك المعترف

> ستتحول البنوك التي تعمل من مراكزها في صنعاء إلى بنوك محلية بعمل مصرفي محدود يشبه شركات الصرافة

به دولياً ويمسك بالرمز الدولي ((سويفت)) الخاص بالتحويلات المالية الدولية وبالتالي فان العقوبات الأمريكية ستؤدي لعزل تلك البنوك عن العالم الخارجي، بحكم أن العقوبات الأمريكية تعني إخضاع البنوك لرقابة الخزانة الأمريكية وهذه الخزانة تتحكم بأنظمة التحويلات المالية

ثانيا: ستتحول البنوك التي تعمل من مراكزها في صنعاء إلى بنوك محلية بعمل مصرفي محدود يشبه شركات الصرافة ويمكن في حالة احكام السيطرة على فروعها في مناطق الشرعية أن ينكمش نشاط هذه البنوك لمستوى مناطق سيطرة الحوثيين فقط، الأمر الذي من شانه تكبيد هذه البنوك لخسائر كبيرة لا تقوى على تحملها وبالتالي اما تجميد نشاطها أو الهروب بما تبقى لها من السيولة المالية للخارج لإعادة توطين استثماراتها في الخارج بدلا عن الداخل، الأمر الذي سيؤدي إلى انحسار الانشطة الاقتصادية المرتبطة بهذه البنوك من ناحيه التمويل أو الشراكة الاستثمارية وتعريض الاقتصاد اليمني لمزيد من التحديات والضعف وصعوبة إعادة البناء والتعافي

وبناء على ما تقدم نرى بان مواجهة تلك التوقعات يتطلب العمل بإحدى التوصيات التالية:

الاولى: التسريع بنقل مراكز البنوك إلى عدن أو حضرموت. بحيث تدار من مراكز خارج سيطرة الحوثيين ويستمر انتشار فروعها في كافة المحافظات اليمنية

الاخرى: أن يتم توحيد البنك المركزي والعملة الوطنية والجهاز المصرفي بتفاهم بين كل من البنك المركزي في عدن والبنك المركزي في صنعاء وبالتالي توحيد السياسة النقدية وحمايتها من العقوبات الأمريكية. الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر لمواجهة الانهيار الاقتصادي والإنساني في عموم اليمن

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

بنك مملوك للدولة 100%

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
ارقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581

الشمول المالي

ودوره في حصول العملاء على الخدمات المالية والمصرفية وفقاً لمؤشرات البنك الدولي

■ د. عيسى أبو حليقه
الرئيس التنفيذي لتطوير الاعمال في بنك القاسمي

■ يعتبر الشمول المالي مهم جدا في حصول العملاء (افراد وشركات ومنظمات وغيرها) في الحصول على الخدمات المالية والخدمات الالكترونية بحيث تلبي احتياجاتهم وتنال رضاهم

ويقصد بالشمول المالي حصول كافة العملاء (مزارعين – موظفين – رجال اعمال – مهندسين – مهمشين – شركات – منظمات الخ) على خدمات مالية ومصرفيه متنوعه (حسابات جارية – حسابات ادخار – ودائع استثمارية – تمويلات وقروض - تامين – حوالات ماليه – خدمات الكترونية رقمية الخ) بحيث تلبي احتياجاتهم ويتم تقديم هذه الخدمات المالية والمصرفيه بمسؤولية وتحقق الاستدامة المالية للمؤسسة والافراد والشركات

وتعتبر فتح حسابات بنكية للعملاء بمختلف شرائحهم ومستوى دخلهم ونطاقهم الجغرافي (ريف – حضر) اهم خطوة نحو تحقيق الشمول المالي. ويعاني السكان خاصة في البلدان النامية من صعوبة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية نظرا لمستوى الدخل والنطاق الجغرافي وصعوبة وصول الخدمات المالية الى الاماكن البعيدة جغرافيا عن المجن الرئيسية وخاصة سكان الريف

وتشير الدراسات والابحاث ان الحوالات المالية المدخل الرئيسي نحو تحقيق الشمول المالي فالكثير من الناس يستخدم خدمة الحوالات المالية اكثر من الخدمات المالية والمصرفية الاخرى

ومع ازدياد الانشطة التجارية وخاصة المنشات الصغيرة والاصغر والمتوسطة اصبح من الضروري تقديم خدمات مالية متكاملة وشاملة منها

تسجل فرص زيادة الشمول المالي، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، زيادة كبيرة خاصةً بين النساء

خدمات التأمين والتمويلات والقروض الائتمانية بهدف التوسع في الانشطة والاستثمار

وفقا لتقرير البنك الدولي فانه من المالحظ ان تم تجاوز خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، إذ حصل 1.2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامي 2011 و2017. وحتى عام 2017، كان لدى 11% من البالغين حول العالم حساب مصرفي. وتم الآن إطلاق الخدمات المالية الرقمية - بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة - في أكثر من 80 بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع. ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقدية إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقمية الأخرى للحصول على هذه الخدمات

وفقا لتقرير "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" بعض النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية تمكُّن البالغين في أكثر من 140 بلداً من امتلاك حسابات مصرفية والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. وعالمياً، يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية

الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في منطقة الشرق الأوسط وشمال

الشكل 1

الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية قائمة في البلدان النامية

بالغون لديهم حساب مصرفي (%)

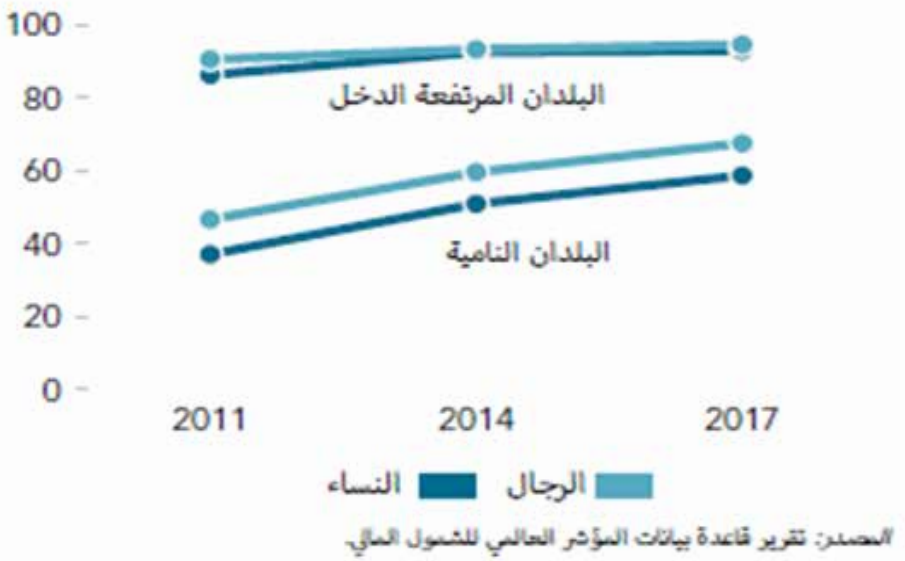

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

أفريقيا ، فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء.

وحالياً، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليونا من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم 7 ملايين في مصر

اهمية التكنولوجيا المالية الرقمية في تحقيق الشمول ا لما لي

تعتبر كينيا النموذج الافضل في دور اهمية التكنولوجيا المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي حيث أن أكثر من 70% من الكينيين يستخدمون الهاتف المحمول لإجراء معاملات من حساباتهم عبر الهاتف المحمول وفي منغوليا، زادت نسبة امتلاك حسابات مالية من أقل من 5% إلى حوالي 20 %

ازدياد عدد العمليات المنالية الرقمية في الصين

الشكل 2

مزيد من الأفراد لديهم حساب مصرفي يستخدمونه في المدفوعات الرقمية

بالغون لديهم حساب مصرفي (%)

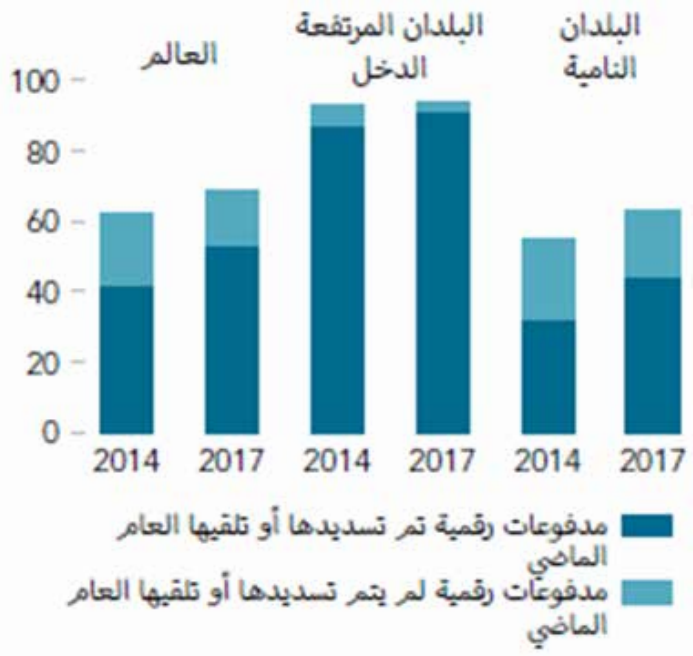

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

شهدت الصين تالقا كبيرا في مجال المدفوعات الرقمية وعملية الدفع الالكتروني حيث شهدت نموا كبيرا حيث ازداد عدد من لديهم حسابات بنكية ويستخدمون الإنترنت لدفع فواتيرهم من 24% إلى 57%. ويأتي مع الإنترنت والتجارة الإلكترونية البيانات الكبرى، التي تجعل حصول الشركات الصغيرة على الائتمان أكثر يسرا في عدد متزايد من الأسواق

الخلاصة

ستؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تحسين التحول إلى المعاملات الرقمية وإلى خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية. على سبيل المثال، فإن لوائح المعاملات المالية الإلكترونية في السنغال، والمقترنة بالسياسات المنظمة للمعاملات الرقمية، فتحت السوق للمزيد من مُصْدري الأموال الإلكترونية وزادت من إمكانية الحصول على الخدمات المالية.

وبالرغم من الجهود الدولية وخاصة البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات المالية الدولية في تحقيق قاهداف الشمول المالي الا ان هناك الكثير من الصعوبات والمعوقات خاصة في البلدان النامية . لكن مع تطور التكنولوجيا المالية الرقمية اصبح من الممكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال التطبيقات الالكترونية وانتشار شركات المحافظ الالكترونية في مختل فدول العالم

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر يناير 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	2070	2080	2086	2096	2159	2172	2174	2187
		سعودي	543	545	548	550	566	568	570	572
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	39000	39000	39000	39000	39000	40000		
02	دقيق السنابل ابيض	50	45000	45000	45000	47000	47000	47000		
03	أرز الفخامة	40	105000	107000	107000	107000	107000	107000		
04	سكر برازيلي	50	75000	77000	78000	78000	78000	78000		
05	زيت الطبخ	8 لتر	27000	28000	28000	28000	28000	29000		
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	13500	13500	13500	13500	13500	13500		
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	39000	39000	39000	40000	40000	40000		
08	شاي الكبوس	1	13500	13500	13500	14000	14000	14000		
09	الفاصوليا الحمراء	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
10	الفاصوليا البيضاء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
11	العدس الأصفر	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6500	6500	6500	6500	6500	6500		
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	1300	1300	1300	1300	1300	1300		
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
15	البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
16	الموز	1	1200	1200	1200	1200	1200	1200		
17	التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	2000	2000	1600	1800	2000			
19	البصل الجاف	1	1000	1000	800	800	800	500		
20	الباذنجان	1	800	800	800	1000	1000	1000		
21	الطماطم	1	700	700	500	500	500	500		
22	الباميا	1	3000	3000	3000	4000	4000	4000		
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	16000	16000	16000	16000	16000	16000		
24	الدجاج الحي	1	8000	8000	8000	9000	9000	9000		
25	الدجاج المجمد ساديا	1	8000	8000	8000	8000	8000	8000		
26	طبق البيض	1	6500	7500	7500	7500	7500	7500		
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	10000	10000	10000	12000	12000	12000		
28	الديرك	1	24000	24000	24000	24000	24000	24000		
29	السخلة	1	20000	20000	18000	20000	20000	20000		

تحليل أسعار السلع لشهر يناير 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الاسبوع الأول من شهر يناير بسعر صرف الدولار 2080 ريال (بيع) وانتهاء آخر اسبوع من شهر يناير 2187 ريال بارتفاع قدره 108 ريال بنسبة 5.1%، عن بداية الشهر، هذا الارتفاع الملحوظ في سعر صرف الدولار سينعكس على السلع الرئيسية التي تقوم مجلة الرابطة بمتابعة أسعار ها

■ السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة، شهدت معظم السلع ارتفاعا في أسعارها وهذه نتيجة طبيعية بسبب ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (الدولار)، حيث ارتفع كيس دقيق السنابل 50 ك من 45 ألف ريال إلى 47 ألف ريال، وارتفع سعر كيس أرز الفخامة 40 ك من 105 ألف ريال إلى 107 ألف ريال، كما ارتفع سعر اكيس السكر البرازيلي من 75 ألف إلى 77 ألف ريال هذه الزيادات هي بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار.

■ السلع المكملة:

في قائمة السلع المكملة ارتفع سعر علبة الحليب الدانو 1.8 ك من 38.5 ألف ريال إلى 40 ألف ريال، كما ارتفع سعر شاي الكبوس ك من 13.5 ألف ريال إلى 14 ألف ريال، كل هذه المنتجات هي سلع مستوردة، لذا تحركها بنفس تحرك سعر صرف الدولار صعودًا، وهبوطًا.

■ الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضار والفواكه بعض التباينات في الأسعار خلال شهر يناير في بعض أصنافها حيث انخفض سعر الكيلو البصل من 1000 ريال إلى 500 ريال، كم انخفض سعر الكيلو الطماطم من 700 ريال إلى 500 ريال، بينما ارتفع سعر الكيلو الباذنجان من 800 ريال إلى 1000 ريال، كما ارتفع أيضا سعر الكيلو البامية من 3 ألف ريال إلى 4 ألف ريال

■ اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك لم تسلم من الارتفاعات في أسعارها، حيث ارتفع سعر الكيلو الثمد من 10 ألف ريال إلى 12 ألف ريال، كما ارتفع الدجاج الحي 1ك من 8 ألف ريال إلى 9 ألف ريال، كما ارتفع سعر الطبق البيض من 6.5 ألف ريال إلى 7.5 ألف ريال

هذه كانت أهم التغيرات في الأسعار للسلع التي ترصدها مجلة الرابطة لشهر يناير لعام 2025م

مقالات اقتصادية

دور الصناعات المحلية في التنمية الاقتصادية في اليمن
التحديات والفرص

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

مرحبا،

اسعى في هذا المقال إلى تحليل واقع الصناعات المحلية في اليمن، واستعراض التحديات التي تواجهها، ودراسة الفرص المتاحة لتعزيزها، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، وخاصة التضخم وأزمة كوفيد19-، وتأثير الانقسامات السياسية والميزان التجاري على التنمية الاقتصادية، فلطالما لعبت الصناعات المحلية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للدول.

بعض المفاهيم ذات العلاقة:

N		المفهوم
1	الصناعة (Industry)	• الصناعة بمفهومها الواسع تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات، سواء من خلال التصنيع المباشر، أو من خلال الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتجات، أو تسهم في تحسين العملية الإنتاجية. • هي تشمل جميع القطاعات الإنتاجية التي تساهم في الاقتصاد الوطني. - فمثلاً صناعة البن: هي جزء من القطاع الصناعي الذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج وتسويق وتوزيع البن، بدءاً من الزراعة، مروراً بعمليات المعالجة، وانتهاءً بالاستهلاك المحلي أو التصدير. - مثلا السياحة كصناعة: مجموعة الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي تقدم للمسافرين والسياح خدمات وتجارب متنوعة، بدءاً من الإقامة والنقل إلى الأنشطة الترفيهية والثقافية، وهي صناعة متكاملة لأنها تشمل سلاسل قيمة متشعبة، مثل النقل، والضيافة، والتسويق، والاستثمار في المواقع السياحية. • يشمل ذلك اذن في هذا المفهوم: - سلاسل القيمة (Value Chains) - سلاسل الإمداد (Supply Chains)
2	سلاسل القيمة	• تمثل جميع الأنشطة التي تُضيف منفعة للمنتج أو الخدمة عبر مراحل الإنتاج المختلفة، بدءاً من المواد الخام وصولًا إلى المستهلك النهائي، مع التركيز على رفع الجودة وزيادة الربحية.
3	سلاسل الإمداد	• سلسلة الإمداد تشير إلى الجانب اللوجستي والتشغيلي الذي يشمل جميع العمليات المتعلقة بتوريد ونقل وتوزيع المنتجات من الموردين إلى المستهلكين.
4	الصناعة كإنتاج (Pro-duction)	• الصناعة كإنتاج تشير إلى العملية المباشرة لتحويل المواد الخام أو المدخلات إلى سلع قابلة للاستهلاك أو الاستخدام الصناعي. تعتمد على عمليات تشغيلية تشمل الإنتاج الفعلي داخل المصانع والمنشآت الإنتاجية.
5	الصناعة التحويلية (Man-ufacturing Industry)	• الصناعة التحويلية هي جزء من القطاع الصناعي وتشمل تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو شبه نهائية من خلال العمليات الميكانيكية والكيميائية.
6	الصناعة الاستخراجية (Extractive Industry)	• الصناعة التي تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية من الأرض أو البحر دون تغيير طبيعتها الأساسية، وتستخدم في الصناعات الأخرى أو يتم تصديرها كمواد خام.
7	الصناعات الريفية المستدامة Sustainable Rural) (Industry	• الصناعة الريفية : تشير إلى الأنشطة الإنتاجية التي تتم في المناطق الريفية، وتشمل صناعات صغيرة ومتوسطة تعتمد على الموارد المحلية مثل الزراعة، والثروة الحيوانية، والحرف اليدوية. • عندما تكون مستدامة: التي تعتمد على الموارد الريفية وتستخدم ممارسات مستدامة، وتساعد في دعم التنمية الريفية وخلق فرص عمل للسكان المحليين. • هذه الصناعات تُعتبر الأساس في الاقتصاد الريفي، حيث تساهم في توفير فرص عمل، وتحسين الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي.

8	الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product - GDP)	• هو إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة واحدة). • يتم احتسابها اما بطريقة الإنتاج او طريقة الانفاق او طريقة الدخل.
9	الممارسات المستدامة (Sus-tainable Practices)	• مجموعة من الأنشطة والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية لضمان استمرار الموارد للأجيال القادمة.
10	الميزان التجاري (Trade balance)	• مقارنة بين قيمة ما تبيعه دولة (صادراتها) وقيمة ما تشتريه من دول أخرى (وارداتها). • بمعنى ننظر للدولة كشركة كبيرة فالصادرات هي البضائع التي تبيعها الشركة والواردات هي البضائع التي تمثل مدخلات إنتاجية او استهلاكية لها والتي تأخذ من شركات اخرى.
11	الفائض والعجز في الميزان التجاري (Trade surplus and deficit)	• إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فهذا يعني أن الدولة تبيع أكثر مما تشتري، وحينها نقول إن الميزان التجاري لديه فائض. - في الاغلب يعتبر الفائض التجاري مؤشراً على قوة اقتصاد الدولة وقدرته على التنافس في الأسواق العالمية. • إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فهذا يعني أن الدولة تشتري أكثر مما تبيع، وحينها نقول إن الميزان التجاري لديه عجز. - يشير العجز إلى ضعف في القدرة التنافسية أو الاعتماد الكبير على الاستيراد. - في الاغلب يؤدي العجز التجاري المستمر إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وتأثير سلبي على التضخم والقدرة الشرائية. • إذا كانت قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات: فهذا يعني أن الدولة تبيع وتشتري بنفس القيمة، وحينها نقول إن الميزان التجاري متوازن.

حتى تفهم بعض النقاط التي اشرت اليها في المقال فمن الجيد التعريف بها في الجدول التالي: تحليل الوضع الحالي للاقتصاد اليمني وللصناعة في اليمن :

1. يشهد الاقتصاد اليمني تراجعاً ملحوظاً منذ عام 2015، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 45 مليار دولار في 2014 إلى حوالي 21 مليار دولار في 2023.

2. مع اخذ العلم ان الناتج المحلي القومي يعبر عن حركة العمليات التجارية في الاقتصاد اليمني، لكن لو راجعنا الميزان التجاري نجد قبل عام 2015، كان العجز التجاري في اليمن يقارب 30%، وكانت الفجوة تغطى بشكل أساسي من خلال تحويلات المغتربين، بالإضافة إلى عائدات النفط والغاز، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية، كان اجمالي العجز بين 4-3 مليار دولار من اجمالي الميزان التجاري. ومع اندلاع الصراع في 2015، توقفت صادرات النفط والغاز تقريباً، مما أدى إلى تضاعف العجز التجاري ليصل إلى أكثر من 100% بحلول 2023.

- تحتل اليمن المرتبة 140 بين اقتصاديات العالم من 141 دولة.

- زيادة العجز واضحة فيما بعد 2014، حيث لم تتجاوز صادراتنا 1.5 مليار $، مقابل واردات 11.4 مليارا $ أي أن الفجوة اتسعت إلى 9 مليارات تقريباً في الميزان التجاري. (للتنبيه 70 % كانت صادرات النفط الخام، ومع أخذ العلم انه لم يتم قياس الواردات التي تتم عبر التهريب والتي قد تجعل العجز أكبر من الرقم السابق)

- نتيجة للحرب والحصار زادت معدلات العاطلين عن العمل فالتراكمات الإيرادية للناتج المحلي للسنوات

الست من الحرب قدرت بأكثر من 88 مليار$.

- و يا للأسف أيضا أصبح نمو الناتج المحلي في السالب 1 %.

- وفقاً للبنك الدولي، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 54% بين 2015 و2023، مما يعكس التدهور الحاد في الأداء الاقتصادي للبلاد.

- كما تراجعت الصادرات اليمنية بأكثر من 95% مقارنة بما كانت عليه قبل 2015، وأصبحت تحويلات المغتربين والمساعدات الدولية المصادر الرئيسية لتغطية العجز التجاري.

- ومع تقلص احتياطيات النقد الأجنبي، انخفضت الواردات بحوالي 64% بحلول 2017 مقارنة بعام 2014، مما تسبب في أزمة اقتصادية كبيرة. تدهور سعر الريال اليمني أمام العملات الأجنبية أدى إلى تفاقم التضخم، وزيادة تكلفة السلع والخدمات، مما أثر بشكل مباشر على معيشة المواطنين

3. تأثرت هذه الأرقام بشدة نتيجة التضخم العالمي الذي تفاقم بعد أزمة كوفيد19-. حيث فقد الدولار الأمريكي حوالي خمسة أضعاف قيمته منذ 2014، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بشكل كبير عالمياً ، وانعكس ذلك بالتأثير على الاقتصاد اليمني. بمعنى ان 45 مليار $ في 2014 يفترض ان تكون 225 مليار $ في 2025 لكن للأسف فقط 21 مليار$ هو الناتج المحلي في 2024-2023 بمعنى انه لا يمثل اكثر من 4 مليار معادلة للعام 2014.

4. تزايدت معدلات البطالة، مع غياب التدفقات النقدية أثر على الأسواق المحلية في اليمن، مما زاد من الضغوط الاقتصادية على السكان

5. كما أن استمرار الصراع وتوجه بعض القوى السياسية نحو تقسيم اليمن يخلق تحدياً إضافياً للتنمية الاقتصادية. إذ يتطلب الاقتصاد الوطني نظرة شاملة لدولة واحدة موحدة وقوية، بدلاً من كيانات صغيرة مفككة. فالانقسام السياسي قد يؤدي إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي، وضعف الاستثمار، وانخفاض قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات اقتصادية متماسكة، مما يزيد من تعقيد تحديات ا لتنمية

التحديات الرئيسية لتنمية الصناعة في اليمن:

• قبل 2015 كانت هذه الصورة للتحديات الرئيسية والتي سعت المنظمات الدولية المانحة وأصدقاء اليمن الى إيجاد حلول لها لتعزيز اقتصاد الدولة:

1. ضعف البنية التحتية:

- نقص الكهرباء والمياه.
- سوء حالة الطرق والموانئ، مما يعوق حركة البضائع والمواد الأولية
- غياب المناطق الصناعية المجهزة.

2. نقص التمويل:

- صعوبة الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية
- محدودية برامج التمويل المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ضعف دور البنوك في دعم المشاريع الصناعية مقارنة بالقطاعات الأخرى

3. نقص الكفاءات والمهارات:

- افتقار سوق العمل إلى العمالة الماهرة والمدربة بما يتناسب مع متطلبات الصناعة وسوق العمل
- غياب برامج التدريب والتعليم الفني الملائمة لاحتياجات السوق
- ضعف التكامل بين الجامعات والمراكز التقنية والفنية ومتطلبات السوق

4. غياب التشريعات الداعمة:

- تعقيد الإجراءات البيروقراطية.
- ضعف حماية المستثمرين المحليين والدوليين
- عدم وجود سياسات واضحة لدعم

التصنيع المحلي

5. ضعف التشبيك في سلاسل القيمة والإمداد:

- قلة التنسيق بين مختلف القطاعات الصناعية
- ضعف التكامل بين مراحل الإنتاج والتوزيع
- تحديات تتعلق بالخدمات اللوجستية والتخزين والنقل

6. الشراكة بين القطاعات المختلفة:

- ضعف التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص
- غياب الأطر المؤسسية لدعم التكامل بين القطاعات الربحية وغير الربحية

• التحديات المستجدة بعد 2015:

1. انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين
2. تزايد معدلات البطالة والفقر وانخفاض او انعدام القوة الشرائية.
3. استمرار الخلافات السياسية داخل نطاق الحكومة المعترف بها دولياً
4. تراجع دور الدولة في دعم القطاع الصناعي بصورة أساسية وسلاسل القيمة للصناعة في اليمن بصورة خاصة بل غياب الوعي والفهم لها.
5. تصنيف انصار الله كمنظمة إرهابية

• المعالجات لتلك التحديات قبل 2015:

- او ما الذي تم من قبل أصدقاء اليمن والمانحين الدوليين ما قبل 2015 لتعزيز بيئة العمل وبيئة الصناعة المحلية في التحديات ما قبل 2015؟
- مع اخذ الاعتبار ان تلك المعالجات لم تكن ضمن رؤية متكاملة وانما كانت اشبه (بالترقيع) في اكثر من جانب ولم تحمل نموذج كامل للتدخل من قبل المانحين ، من جهة لان المانحون ليسوا الدولة ، ولان الدولة لم تكن تستوعب لماذا يتم هذا التدخل، لكن ورغم هذا كانت تلك التدخلات ذات أهمية وقيمة في وصول اليمن الى نقطة النضج في 2010 ، لكن ما بعد 2011 عدنا للبحث من جديد عن (الترقيع) ، عموما هذه التدخلات لأهميتها استعرض بعضها ادناه لربطكم بها وربما يعي أصحاب المصلحة المعنيين فهما أوسع لماذا تم ذلك؟:

التحديات	من التدخلات التي تمت
البنية التحتية	- دعمت مجموعة البنك الدولي انشاء عدة صناديق مستقلة بغرض التنمية وتطوير البنية التحتية منها الصندوق الاجتماعي للتنمية في نهاية التسعينيات، وبرنامج تنمية الطرق الريفية، و مشروع الاشغال العامة ، وبرنامج تنمية مدن الموانئ وغيرها في سبيل إزالة الفجوات في البنية التحتية وهذه احدى التدخلات البارزة في إزالة العقبات امام الصناعة المحلية بصورة خاصة وتنمية الصناعة والاقتصاد اليمني بصورة عامة.
التمويل	- عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية تم اطلاق عدد من برامج التمويل الأصغر والتي تحول بعضها الى مؤسسات تمويل اصغر، من اجل إزالة الفجوة بين الاحتياج للتمويل في الاعمال الصغيرة ومتناهية الصغر وصولاً إلى الاعمال الصناعية والتي أدت الى انشاء صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة.

التحديات	من التدخـــــلات التي تمـــــت
التشريعات	ـ شاركت المنظمات الدولية وعلى رأسها مؤسسة التمويل الدولية UNDP في تيسير اطلاق عدد من القوانين الميسرة لبيئة الاعمال ومنها قانون بنوك التمويل الأصغر، وتعزيز تشريعات وقوانين البنك المركزي ، وقانون الاستثمار وغيرها.
التشبيك والتأهيل وسلاسل القيمة	ـ بتوجه من الصندوق الاجتماعي للتنمية تم اطلاق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر والتي تعمل على (دراسة سلاسل القيمة) و وضع استراتيجيات لتعزيز القدرات في القطاع الخاص والاعمال الصغيرة ومتناهية الصغر ، من خلال التشبيك وبناء القدرات والدعم الاستشاري. ـ وكانت الشريك الرئيسي في احداث نقلة في التدخلات لدعم الصناعة في اليمن عبر سلاسل القيمة وسلاسل الامداد والتي تطلب جهد كبير لفهم هذا التدخل العميق، وما زالت. ـ كما تم فصل قطاع التعليم الفني وتحويله الى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، الا انه واجه مشكلة والى اليوم في تحقيق الهدف من اطلاق هذه الوزارة.
الشراكات	ـ ولان الفجوة كانت عميق تطلب إيجاد آلية لإشراك القطاع الخاص والتنموي مع الحكومة في هذا الجهد وبدأت من 2009 والى الان السعي لتكوين آلية لخلق تلك الشراكات وجعلها جزءاً أساسياً في إزالة كل تلك التحديات والتي ما زال الوضع فيها غير مستقر. ـ وحتى الان تعاني الحكومة والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي من فهم مفهوم الشراكة وآلية العمل عليها ولماذا؟

• اما مع التحديات الجديدة:

التحديات	من التدخـــــلات التي تمـــــت
انخفاض القوة الشرائية وتفشي الفقر وزيادة البطالة	ـ سعى المانحون الدوليون الى إيجاد آلية مناسبة لتوفير تدفقات نقدية للأسر في اليمن عبر عدة مشاريع مختلفة، بكل أنواعها من الاسهام المباشر في توفير الغذاء، او تدفقات لمشاريع متناهية الصغر بمبالغ رمزية في مناطق الضعف، والى دعم الضمان الاجتماعي والى مشاريع النقد مقابل العمل، والى مشاريع لتعزيز القطاع الخاص ودعم استمراريته لخلق وظائف في سوق العمل، ـ الا ان كل هذا لا يكفي دون وجود (الدولة) واستراتيجية واضحة لهذه التدخلات التي أصبحت اكثر عشوائية من بداية الازمة ولم تسهم في توفير حلول ناضجة حتى الان.
استمرار الخلافات السياسية	ـ وهنا اركز على الخلافات في البيت الواحد الذي يمثل الحكومة المعترف بها دولياً (صار الوضع فيها اقرب لبيت الضرائر) التي يعجز الزوج ان يعود لبيته بسبب صعوبة الحل ، فلا طلق ولا عاد. ـ ورغم محاولات الدول الداعمة لتوفير قاعدة مشتركة لحل الخلافات ، الا ان المصالح الإقليمية من جهة والخلافات الداخلية من جهة لم توفر قاعدة يبنى عليها للمعالجة.

التحديات	من التدخلات التي تمت
العجز الكبير في الميزان التجاري	- سعى أصدقاء اليمن الى إيجاد حلول لمعالجة توقف الصادرات النفطية والغاز والتي قد تسهم بشكل كبير في معالجة الميزان التجاري الا ان الصراع كان اقوى من عودتها فخلقت فجوة أخرى بدلا من توفير إيرادات للميزان التجاري من خلال بيع النفط والغاز ، الى عجز كبير في توفير الأموال لتوفير الوقود لليمن وخلقت حولها منظومة فساد متكاملة ومعقدة. - تم التركيز أيضا على زيادة اسهام المغتربين اليمنيين في الميزان التجاري عبر الحوالات المتدفقة من المغتربين لذويهم الا ان التعقيدات التي نشأت بسبب سقوط النظام البنكي في الصراع سبب أيضا مشكلة أخرى لا تنتهي في معالجة المشكلة، - قدمت بعض الدول تدفقات نقدية لدعم المركزي اليمني الا انها لم تكن في حجم المتطلبات الشهرية التي تحتاجها اليمن لمعالجة العجز التجاري الذي يفوق 9 مليار سنوي ، واكثر، - فعلياً لم تكن هناك حلول واضحة دون معالجة الازمة اليمنية في الأساس.
البند السابع	- يعكس إدراج اليمن في البند السابع حالة عدم الاستقرار والأزمة الإنسانية والسياسية التي يعيشها البلد. - هذا الإجراء له آثار عميقة على مختلف جوانب الحياة في اليمن، بما في ذلك الاقتصاد، من ذلك: 1) تراجع الثقة في الاقتصاد اليمني، مما يقلل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويجعل من الصعب على الشركات والمستثمرين التعامل مع اليمن. 2) يحد ذلك من التجارة والاستثمار ويؤدي إلى نقص السلع الأساسية وارتفاع الأسعار. 3) قد يواجه اليمن صعوبة في الحصول على القروض من المؤسسات المالية الدولية، مما يحد من قدرته على تمويل مشاريع التنمية. 4) يؤدي الصراع المستمر إلى تدهور البنية التحتية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من الكفاءة الاقتصادية. 5) يؤدي تدهور الاقتصاد إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يزيد من حدة الأزمة الإنسانية. - ولا يوجد حل الا بتوافق الكتلة السياسية في الحكومة المعترف بها دولياً وهذا التوافق يمكن ان يسهم في الوصول الى خروج اليمن من البند السابع والبدء في المعالجة الداخلية للازمة اليمنية، وهذا لا يمتلكه احد من الإقليم والمانحين.
تصنيف انصار الله كمنظمة ارهابية	- قد يكون تصنيف انصار الله كمنظمة إرهابية ، يخدم الحكومة المعترف بها دولياً ، لكن في المنظور الآخر ، انصار الله ليست منظمة متمردة بل هي حكومة امر واقع في صنعاء، وفي ظل ضعف الحكومة المعترف بها دولياً وعدم الوصول الى آلية للتسوية السياسة ، او آلية لانهاء الصراع والازمة في اليمن ، هذا يثير مخاوف جدية بشأن التداعيات الاقتصادية والإنسانية المحتملة على المناطق التي تقع تحت سيطرتهم. - يؤدي هذا التصنيف إلى تقليل تدفق المساعدات الإنسانية، وصعوبة في التعاملات المالية والتجارية، وتدهور الوضع الاقتصادي في هذه المناطق التي يعيش فيها اغلبية اليمنيين، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني ككل ويعيق جهود التنمية الشاملة، وزيادة معدلات البطالة والفقر، وتفاقم الأزمة الإنسانية. - علينا ان نتذكر ان الاقتصاد اليمني مترابط، وتدهور الوضع الاقتصادي في أي جزء منه يؤثر على الأجزاء الأخرى. - إذا تدهورت الأوضاع في مناطق سيطرة أنصار الله، فسيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني ككل، ويعيق جهود التنمية الشاملة والمستدامة في اليمن . - الحلول الخارجية والقرارات الأحادية الجانب قد تكون لها آثار سلبية غير مقصودة وتزيد من تعقيد الأزمة. - الحل المستدام يكمن في التوافق اليمني الداخلي ومعالجة جذور المشكلة بشكل شامل، بالتالي يتطلب هذا معالجة فورية تشمل حواراً يمنياً شاملاً لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية في جميع أنحاء اليمن، وإعادة الوضع اليمني لدائرة الحرب الاهلية المستعرة.

التوصيات الاستراتيجية:

1. تحسين البنية التحتية:

- تطوير المناطق الصناعية وتأهيلها لتكون جاذبة للاستثمار
- تحسين شبكات الكهرباء، والمياه والطرق والموانئ
- تبني سياسات تدعم استثمارات البنية التحتية الصناعية

2. تعزيز التمويل والاستثمار:

- تسريع جهود توحيد إدارة و إرادة البنك المركزي اليمني وتطبيق سياسات نقدية موحدة وفعالة
- تطوير وتنفيذ خطة شاملة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، بما في ذلك معالجة الديون المتعثرة، وتعزيز الرقابة المصرفية، وتحديث القوانين واللوائح المصرفية لتتوافق مع المعايير الإقليمية و الدولية
- تشجيع دخول بنوك ومؤسسات مالية إقليمية ودولية قوية ومتخصصة إلى السوق اليمني لزيادة المنافسة وتوفير خدمات تمويلية متنوعة ومبتكرة للقطاع الصناعي
- تقديم حزمة حوافز استثمارية شاملة للمصانع المحلية والمستثمرين الأجانب تشمل، إعفاءات ضريبية، و تسهيلات جمركية على استيراد الآلات والمعدات والمواد الخام، و تخصيص أراض صناعية بأسعار تفضيلية، وتبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح
- إنشاء صندوق وطني لدعم وتمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات الريفية المستدامة
- تطوير آليات لضمان الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين لزيادة الثقة وجذب الاستثمارات الأجنبية ا لمبا شر ة

3. تطوير التشريعات والسياسات:

- إطلاق برنامج شامل لتبسيط الإجراءات الحكومية المتعلقة بتأسيس الشركات وتشغيل المصانع والتجارة والاستثمار، من خلال التحول الرقمي وتطبيق نظام "الشباك الواحد"
- مراجعة وتحديث القوانين واللوائح التجارية والصناعية والاستثمارية لتكون أكثر وضوحاً وشفافية وملاءمة لبيئة الأعمال الحديثة
- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقطاع الاقتصادي والصناعي
- إعداد وتنفيذ استراتيجية اقتصادية و صناعية وطنية شاملة ومفصلة تحدد رؤية وأهداف التنمية الاقتصادية والصناعية في اليمن، وتحدد القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وتضع السياسات والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف
- إنشاء هيئة وطنية للصناعة تكون مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية ، وتقديم الدعم الفني والاستشاري للقطاع الصناعي، والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني

4. تنمية القوى العاملة:

• إعادة هيكلة وتطوير منظومة التعلم في اليمن بما يشمل التعليم العام والتعليم الفني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة ومتطلبات القطاع الصناعي الحديث
- توسيع نطاق برامج التدريب المهني والتقني وتطوير جودتها، مع التركيز على المهارات المطلوبة في الصناعات ذات الأولوية (مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الزراعية، والصناعات الحرفية، والصناعات التحويلية الخفيفة)

• إطلاق برامج وطنية شاملة للتأهيل والتدريب المهني تستهدف بشكل خاص الشباب والفئات التي كانت جزءاً من منظومة الحرب والمجندين. يجب أن تركز هذه البرامج على:
- توفير تدريب مهني مكثف في مختلف المجالات الصناعية والحرفية التي يحتاجها سوق العمل، مع التركيز على المهارات المطلوبة في الصناعات ذات النمو المحتمل في اليمن
- تضمين مكونات لتنمية المهارات الحياتية مثل التواصل، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة هذه الفئات على التكيف مع الحياة المدنية وتجاوز آثار الصراع
- توفير تدريب على ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة لمساعدة

الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة وتوفير فرص عمل لأنفسهم ولغيرهم

- تقديم منح مالية أو قروض ميسرة للخريجين المتميزين من برامج التأهيل المهني لمساعدتهم على بدء مشاريعهم الخاصة أو الحصول على فرص عمل

• تقديم حوافز ضريبية أو دعم مالي للشركات الصناعية التي تقوم بتوظيف الشباب والفئات التي تم تأهيلها من خلال هذه البرامج، لتشجيع القطاع الخاص على استيعاب هذه الكفاءات الجديدة

• إنشاء مراكز متخصصة للتوجيه المهني وتقديم خدمات دعم التوظيف للشباب والفئات المتضررة من النزاع، بما في ذلك المساعدة في البحث عن فرص عمل، وكتابة السيرة الذاتية، واجتياز المقابلات الشخصية، والتواصل مع الشركات الصناعية

• بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص لضمان توافق برامج التأهيل والتدريب مع احتياجات سوق العمل وتوفير فرص عمل حقيقية للخريجين

• تأسيس مراكز تدريب متخصصة داخل المؤسسات الحكومية أو بشكل مستقل، تكون مهمتها الأساسية تصميم وتنفيذ برامج تطوير القيادات والكفاءات الحكومية بشكل مستدام. بما قد يشمل:

- تطوير قدرات القيادات الحكومية في مجال التخطيط الاستراتيجي، وصياغة السياسات العامة الفعالة والمبتكرة، وتنفيذها وتقييمها، مع

التركيز على السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية

- تعزيز مهارات القيادات الحكومية في الإدارة الفعالة للموارد العامة، وتحسين الأداء المؤسسي، وتبسيط الإجراءات، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة

- تنمية مهارات القيادة والإدارة، وبناء فرق العمل الفعالة، والتواصل الفعال مع مختلف أصحاب المصلحة (القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية)، وإدارة التغيير

- تطوير مهارات التفاوض وبناء الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، لجذب الاستثمارات، وتنفيذ المشاريع التنموية المشتركة، وتحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة

- يستهدف البرنامج مختلف المستويات الوظيفية في القطاع الحكومي، من القيادات العليا إلى المديرين التنفيذيين والموظفين الفنيين، مع تصميم برامج تدريبية متخصصة لكل مستوى وظيفي

5. تعزيز التشبيك في سلاسل القيمة:

• فهم أوسع لسلاسل القيمة للمنتجات اليمنية ، وتحديد التوجه الاستراتيجي للصناعة في اليمن بصورة خاصة وللاقتصاد بصورة عا مة .

• تحسين التكامل بين القطاعات وخاصة الصناعية المختلفة

• تطوير منظومات دعم الأعمال لتعزيز الكفاءة اللوجستية

• تحفيز الإنتاج المحلي عبر سلاسل القيمة المستدامة من ذلك:

- إنشاء علامات تجارية وطنية على رأسها علامة تجارية وطنية "صنع في اليمن" لتعزيز هوية المنتجات اليمنية وزيادة جاذبيتها في الأسواق العالمية

- إنشاء مراكز تصدير متخصصة

في المدن الرئيسية والموانئ لتقديم خدمات الدعم للمصدرين اليمنيين، مثل معلومات السوق، والتدريب على التصدير، والمساعدة في الحصول على التمويل، وتسهيل الإجراءات الجمركية والتصديرية

- توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول والكتل الاقتصادية المستهدفة لفتح أسواق جديدة للمنتجات اليمنية وتخفيض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية

6. تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي:

• معالجة الخلافات السياسية في الحكومة المعترف بها دوليا لتعزيز مناخ الأعمال

• تشجيع الأطراف اليمنية على الدخول في حوار شامل وشفاف للتوصل إلى حل سياسي مستدام. من ذ لك :

- حث جميع الأطراف اليمنية على الانخراط في حوار سياسي شامل وجاد برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي مستدام للأزمة اليمنية

- دعم جهود بناء الثقة والمصالحة الوطنية بين مختلف المكونات اليمنية لتهيئة بيئة سياسية واجتماعية مستقرة ومواتية للتنمية الاقتصادية

• تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة ا لفسا د :

- تطبيق إصلاحات شاملة لتعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

- تفعيل آليات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

• تخصيص موارد كافية لإعادة إعمار البنية التحتية المدمرة، بما في ذلك الطرق والجسور والموانئ والمطارات

• اتخاذ إجراءات لدعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

• إصلاح القطاع المالي وتقوية البنك المركزي لضمان استقرار العملة وتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد

• استمرار تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وتوفير الغذاء ،والدواء والمأوى

- التعاون الإقليمي والدولي بتقديم الدعم المالي والتقني لليمن لمساعدته على التعافي من الأزمة

في الختام،

يتبين أن الاقتصاد اليمني والصناعة المحلية في اليمن تواجه تحديات جمة، ولكنها تحمل في طياتها فرصاً هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تجاوز هذه التحديات واستغلال الفرص الكامنة يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، مع إيلاء اهتمام خاص لدمج الشباب والفئات المتضررة من النزاع، وتطوير القيادات والكفاءات في القطاع الحكومي.

قد تكون التوصيات في هذا المقال وعلى رأسها تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتطوير البنية التحتية المستدامة، وتعزيز التمويل والاستثمار المسؤول، وتنمية القوى العاملة الماهرة والمبتكرة ودمج الشباب، وتطوير القيادات الحكومية، وتعزيز التشبيك في سلاسل القيمة، قد تسهم بشكل فعال في إعادة تصميم اقتصاد اليمن وتمكين الصناعات المحلية من القيام بدورها المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في اليمن، وتحسين معيشة المواطنين، وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً لنا وللأجيال القادمة

إن الطريق نحو التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة في اليمن يمر عبر دعم وتمكين الاقتصاد اليمني والصناعات المحلية وبناء قطاع عام كفء وقيادي لتصبح قاطرة النمو ومصدراً للازدهار والرخاء بإذن الله تعالى.. وفي كل مرة اكرر، لمن يهمه الامر، هل يهمك ان تعود لوطن قوي وقادر يستوعب كل ناسه ويعز فيه اهله، ام تظل في حفرة لا مخرج منها؟

أيها السادة، اما ان تكون المصلحة وطنية، ويكون القرار في الأساس في البيت اليمني، مع اخذ الاعتبار للمصالح المتشابكة الإقليمية والدولية، او اننا نستمر في ازمة لا نهاية لها الا جيل قادم لا نعلم متى يصل وكيف يصل .

دراسة تحليلية لأثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد اليمني

خلال الفترة المدروسة 2000-2020

■ د. محمد قاسم المفلحي
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تـؤدي النقـود دوراً هامـاً في جميع اقتصاديـات دول العالـم، حيث لا يقتصر دورهـا على القيـام بدور الوسـيط في عمليـة المبـادلات وقيـاس قيم السـلع والخدمـات فقـط، بـل يتعدى ذلـك إلى التأثير المباشـر على متغيرات الاقتصاد الكلـي مثـل الناتـج المحلـي الإجمالي وعجـز الموازنـة ومعـدل التضخـم وسـعر الصرف وسـعر الفائدة وميزان المدفوعـات وغيرهـا مـن المتغيـرات الاقتصاديـة الأخرى، فبعدمـا كان ينظر للنقـود بأنها حياديـة أصبحت مع مرور الزمـن لهـا وظائـف متعـددة تصنـع بصمتهـا وآثارهـا أينمـا وجـدت، مما يعنـي بأن النقـود لـم تُعد مجـرد أداة للتبادل فقـط، بل أداة أساسـية ومحرك رئيسـي للنشـاط الاقتصـادي، بالتالي فـإن التحكم فـي عرض النقـود وإتباع سياسـة نقدية سـليمة لـه دور كبير في تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي, وذلك لأن التغيـر فـي عـرض النقـود يُعتبر من أهـم العوامـل المؤثرة بشـكل فعال فـي النشـاط الاقتصـادي لأي بلد، حيث أن هـذا التأثيـر يأتي مـن خلال العلاقة بيـن التزايد في عرض النقـود والزيادة المصاحبـة لـه فـي معـدلات التضخم والمتمثلـة فـي الارتفاع المسـتمر في المستوى العام لأسـعار السلع والخدمات فـي المجتمع, وهذا ما تؤكـده النظريات الاقتصاديـة وعلى رأسـها نظرية كمية النقـود التـي ترى بـأن أي زيـادة في كميـة النقـود يـؤدي إلـى زيـادة في المسـتوى العام للأسـعار، حيث تفترض نظريـة كمية النقود ثبات كل من سـرعة دوران النقود وكذلك ثبـات حجم الإنتاج الحقيقـي على اعتبار وصـول الاقتصاد إلـى مسـتوى التوظـف الكامـل، مما يعني بأن تشـغيل الموارد فـي الاقتصاد تصل إلـى نسـبة 100%، ووفقاً لآراء نظريـة كميـة النقـود وافتراضاتها فأن كميـة النقـود هـي المتغير المسـتقل والمسـتوى العام للأسـعار يمثل المتغير التابـع والعلاقـة بينهمـا طرديـة، مما يعنـي أنه إذا حـدث أي تغيـر في كمية النقود سـوف يـؤدي ذلـك إلـى تغير

في المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه وبنفس نسبة التغير في كمية النقود وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى, والجدير بالذكر إن الاقتصاد اليمني مثله مثل الكثير من اقتصاديات الدول النامية التي تعاني بشكل كبير جدا من ظاهرة التضخم نتيجة لعملية الإفراط في طباعة النقود من قبل السلطة النقدية بكميات تفوق حاجة الاقتصاد الوطني منها، وبالإضافة إلى تأثير تغيرات عرض النقود على التضخم في الاقتصاد اليمني، توجد هناك أيضاً العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في التضخم، ولعل أبرز هذه المتغيرات تتمثل في سرعة دوران النقود، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة، درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي وذلك من خلال التأثر بالتضخم المستورد نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة, كما يتأثر التضخم أيضا بعجز الموازنة العامة للدولة خصوصا عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي (السحب على المكشوف من البنك المركزي)، حيث أن عجز الموازنة العامة للدولة عادة ما يصاحبه زيادة في العرض النقدي وهو ما يؤدي غالباً إلى زيادة معدلات التضخم، بالتالي فإن الزيادة في عرض النقود دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات المعروضة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث أن الإفراط النقدي يمثل قوة شرائية زائدة في السوق لا يقابلها أي زيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات المعروضة، بالتالي فإن هذه القوة الشرائية الزائدة ستؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة في حجم الطلب الكلي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، وذلك يتوافق مع ما تطرقت إليه النظرية الكينزية والتي تقول بأنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج المحلي فإن فائض الطلب سوف ينعكس دون شك في ارتفاع أسعار السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار, والاقتصاد اليمني أحد اقتصاديات دول العالم الذي شهد ضغوط تضخمية ناتجه عن الزيادة الكبيرة في حجم الطلب الكلي بشكل يفوق حجم السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة وذلك نتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد اليمني بطريقة سريعة جداً مع بطئ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة المدروسة 2000-2020، وبما أن التضخم يُعد أكثر متغيرات الاقتصاد الكلي تأثيرا على الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل قرر الباحث دراسة ومعرفة أثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة المدروسة 2000-2020، ومن ثم إيجاد الوسائل والحلول لمعالجة تلك الظاهرة الاقتصادية والحد منها, وبذلك أرتأى الباحث تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات زمنية على النحو التالي:

- الفترة الزمنية الأولى 2000-2007: وهي الفترة التي شهد فيها البلد حالة نسبيه من الاستقرار السياسي والاقتصادي
- الفترة الزمنية الثانية 2008-2014: وهي الفترة التي شهد البلد خلالها الأزمة المالية العالمية وكذلك ما يسمى بثورات الربيع العربي
- الفترة الزمنية الثالثة 2015-2020: وهي فترة استثنائية شهد فيها البلد حالة من الفوضى والدمار والحرب السياسية والاقتصادية

كما تناول الباحث الدراسة المتعلقة بأثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد اليمني في تسعة فصول تم تقسيمها على النحو التالي:

- الفصل الأول: المقدمة

استعرض هذا الفصل خلفية عن الدراسة ومشكلة الدراسة وأهداف الدراسة وفرضيات الدراسة وأهمية الدراسة بالإضافة إلى منهجية الدراسة والحدود المكانية والزمانية للدراسة ومن ثم محددات الدراسة.

- الفصل الثاني: الدراسات السابقة

استعرض هذا الفصل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية بالإضافة إلى توضيح فجوة الدراسة

ـ الفصل الثالث: الإطار النظري لعرض النقود

تناول هذا الفصل مفهوم عرض النقود، طرق قياس عرض النقود وكذلك تناول الجهات والعوامل المؤثرة على عرض النقود من خلال توضيح دور البنك المركزي في التأثير على عرض النقود وكذلك دور البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود ومن ثم دور الجمهور في التأثير على عرض النقود بالإضافة إلى معرفة آثار عرض النقود في الاقتصاد

ـ الفصل الرابع: الإطار النظري للتضخم وعلاقته بعرض النقود في النظريات الاقتصادية

استعرض هذا الفصل مفهوم التضخم، أنواع التضخم، أسباب التضخم وكذلك طرق قياس التضخم كما تناول أيضا آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم سياسة مكافحة التضخم، وكذلك تناول العلاقة بين عرض النقود والتضخم في النظريات الاقتصادية

ـ الفصل الخامس: تحليل مسار تطور عرض النقود في الاقتصاد اليمني

استعرض هذا الفصل تحليل مسار تطور عرض النقود ومكوناته ومعدلات نموها السنوية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة المدروسة 2000-2020 كما تناول أيضا العوامل المؤثرة على عرض النقود في الاقتصاد اليمني خلال فترة الدراسة

ـ الفصل السادس: تحليل واقع التضخم في الاقتصاد اليمني

تناول هذا الفصل مقدمة عن التضخم وقياس التضخم في اليمن عن طريق الأرقام القياسية للأسعار والمتمثلة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والرقم القياسي الضمني (معامل الانكماش) وكذلك تناول هذا الفصل الفجوة التضخمية في الاقتصاد اليمني من خلال معيار فائض الطلب وكذلك معيار الاستقرار النقدي ومن ثم معيار الإفراط النقدي, كما استعرض أيضاً درجة انفتاح الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي.

ـ الفصل السابع: تحليل مسار تطور المؤشرات المالية والنقدية في اليمن.

تناول هذا الفصل تحليل مسار تطور أهم المؤشرات المالية والنقدية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة المدروسة 2000-2020، حيث تناول مسار تطور كل من: سعر الصرف، سعر الفائدة، سرعة دوران النقود، احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة، النفقات العامة ومن ثم تحليل مسار عجز الموازنة العامة للدولة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة 2000-2020.

ـ الفصل الثامن: التحليل القياسي لأثر عرض النقود على التضخم في اليمن

حيث تناول هذا الفصل منهجية الدراسة والتعريف بمتغيرات الدراسة والشكل الرياضي لنموذج الدراسة، كما تناول أيضا الطرق والأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في التحليل ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

ـ الفصل التاسع: النتائج والتوصيات

تناول هذا الفصل أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة وكذلك تناول مقترحات الدراسة بالإضافة إلى توضيح مساهمة الدراسة الحالية

كما تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة أثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة المدروسة 2000-2020, بالإضافة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على التضخم في الاقتصاد اليمني, كما هدفت الدراسة أيضاً إلى قياس حجم الإفراط النقدي وكذلك قياس الفجوة التضخمية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة المدروسة. وتلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الآثار الناجمة عن التغيرات في حجم المعروض النقدي على التضخم في الاقتصاد اليمني ؟ ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل السابق للدراسة واختبار فرضياتها لتحديد قبولها أو نفيها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي لعرض وتحليل البيانات الثانوية الصادرة عن البنك المركزي اليمني والجهاز المركزي للإحصاء. حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية والقياسية لمعالجة بيانات الدراسة، وذلك باستخدام برنامج EViews-12.

حيث استخدمت هذه الدراسة نموذج (ARDL) لتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، كونه يتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة التي تشمل عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي. هذا النموذج يفيد في الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات المستقلة (عرض النقود، سرعة دوران النقود, سعر الصرف، عجز الموازنة العامة للدولة, سعر الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و درجة انفتاح تجارة الواردات) والمتغير التابع (التضخم), وبذلك أظهرت نتائج الدراسة المبنية على التحليل الوصفي تزايد حجم المعروض النقدي في الاقتصاد اليمني بشكل كبير جدا، حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو عرض النقود 14.28% خلال الفترة المدروسة 2000-2020, كما أوضحت الدراسة ضعف ثقة المودعين بالجهاز المصرفي في اليمن وكذلك ضعف الوعي المصرفي في البلد، حيث تشكل العملة المتداولة خارج البنوك في متوسطها السنوي النسبة الأكبر في مكونات عرض النقود خلال الفترة المدروسة, كذلك بينت نتائج التحليل الوصفي وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بأن الاقتصاد اليمني يعاني من ظاهرة التضخم بشكل كبير جدا، حيث أرتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم من 10.89% خلال الفترة 2000-2007 إلى 11.77% للفترة 2008-2014 ليرتفع بعد ذلك المتوسط السنوي لمعدل التضخم إلى 22.74% خلال الفترة 2015-2020. كما أوضحت الدراسة بأن

المتوسط السنوي لمعدل التضخم في الاقتصاد اليمني بلغ 14.57% خلال الفترة المدروسة وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. كذلك بينت نتائج الدراسة بأن الاقتصاد اليمني يعاني من وجود ضغوط تضخمية تدفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع نتيجة لوجود فائض كبير في حجم الطلب الكلي, حيث بلغ المتوسط السنوي لحجم الفجوة التضخمية في الاقتصاد اليمني وفقا لمعيار فائض الطلب نحو 2945.53 مليار ريال وبما نسبته 172.26% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة المدروسة. كذلك أظهرت الدراسة بأن الاقتصاد اليمني يعاني من اختلال العلاقة بين معدلات نمو عرض النقود التي تمثل وسائل الدفع وبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي, حيث بينت الدراسة تزايد كمية النقود في الاقتصاد اليمني بطريقة سريعة جدا مع بطئ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما ساهم في تفاقم معدلات التضخم في الاقتصاد اليمني, حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو عرض النقود 14.28% بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماش بما نسبته 1.38%- خلال الفترة المدروسة 2000-2020, كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً بأنه يوجد هناك أفراط كبير جدا في عملية طباعة النقود من قبل السلطة النقدية بكميات تفوق حاجة الاقتصاد الوطني منها مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع, حيث بلغ المتوسط السنوي لحجم الإفراط النقدي في الاقتصاد اليمني نحو 2049.56 مليار ريال وبما نسبته 136.28% إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة المدروسة, كذلك أوضحت الدراسة بأن الاقتصاد اليمني منفتح بشكل كبير جدا على العالم الخارجي، حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل انفتاح الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي 50.59% وكذلك بلغ المتوسط السنوي لنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 31.43% خلال الفترة المدروسة, كما بينت نتائج الدراسة بأن الاقتصاد اليمني شهد تدهور حاد في سعر صرف العملة الوطنية، حيث أرتفع المتوسط السنوي لسعر الصرف الأجنبي من 182.72 ريال/دولار خلال الفترة 2000-2007 إلى 211.45 ريال/دولار خلال الفترة 2008-2014 ليرتفع بعد ذلك سعر الصرف إلى 449.88 ريال/دولار خلال الفترة 2015-2020. أما فيما يخص النتائج التجريبية المبنية على أسلوب التحليل القياسي فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من: عرض النقود (M2), سرعة دوران النقود (V2), سعر الصرف (EX), عجز الموازنة العامة للدولة, سعر الفائدة والمتغير التابع التضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة المدروسة, كذلك أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة المدروسة, كذلك حددت الدراسة بأن أهم محددات التضخم في اليمن تتمثل في كل من: سرعة دوران النقود، سعر الفائدة، عجز الموازنة العامة للدولة، سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث تساهم هذه العوامل مجتمعة في تفسير التضخم في اليمن بنسبة 91% كما يشير ذلك قيمة معامل (R2). في المقابل فإن ما نسبته 9% من تفسير التضخم في اليمن تعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج. كذلك أيضاً أظهرت الدراسة أن أكثر مكونات عرض النقود ساهمت في تفسير التضخم في اليمن هو العملة المتداولة خارج البنوك, كما أظهرت نتائج الدراسة من خلال اختبار سببية جرانجر وجود علاقة سببية في اتجاهين بين كل من: سرعة دوران النقود (V2) والتضخم في اليمن.

ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من: عرض النقود الضيق (M1) ، العملة المتداولة خارج البنوك، سعر الصرف، عجز الموازنة العامة للدولة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تجاه التضخم في اليمن. وبذلك توصي الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للعمل على مكافحة التضخم، وتكثيف الجهود للسيطرة على معدل نمو عرض النقود بحيث يتوازن مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

MISC

شركة المكلا للحديد و الصلب المحدودة

Mukalla Iron and Steel Company Ltd.

حديد مسك

عمر أطول سعر أفضل

- ☑ ليونة
- ☑ قوة
- ☑ مرونة
- ☑ لاينكسر

*حديد مسك ضغط 60 مثني على 360 درجة

www.miscyemen.com

الاقتصاد الافغاني
هل ينهض؟

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة عدن

افغانستان تلك البلد المغلق الحبيس البعدي عن البحار بين اعلى واكثر الجبال وعورة في العالم ، تلك البلد الذي يعيش فيها 34 مليون نسمة وتبلغ مساحتها 623 الف كيلومتر مربع والتي عانت من ويلات الحروب والصراعات منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي ورغم ذلك فإنها استطاعت مواجهة ذلك والسعي للخروج من عباءة السكون والاستسلام إلى براح السعي للنمو والتنمية، افغانستان التي تتشابها ظروفها مع الكثير من ظروف اليمن تجربة يمكن الاستفادة والتعلم منها في واقعنا ا ليمني

شهد الاقتصاد الافغاني خلال السنوات السابقة تحسن ملحوظا نتيجة لتدفق الاستثمارات والمساعدات وتحويلات المغتربين الافغان في الخارج، لكن هل استمر الاقتصاد الافغاني بنفس وتيرة النمو بعد سيطرة طالبان على افغانستان؟

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في البلاد ما يقارب 70 مليار دولار وفقا لبيانات 2017، نصيب الفرد من الدخل 2000 دولار تستورد أفغانستان ما يزيد عن 6 مليارات دولار من البضائع، لكنها تصدّر حوالي مليار دولار فقط، بشكل رئيسي الفواكه والمكسرات

وحسب موقع «ماركو ترينذ» الدولي المعني بمراقبة النمو الاقتصادي في المناطق المتضررة من الصراعات، «تشير تقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان انخفض بنسبة 20 في المائة بعد عودة (طالبان) إلى الحكم»

ومع ذلك، وبعد شهور من السقوط الحر، بدأت بوادر الاستقرار تظهر على الاقتصاد الأفغاني، بفضل القيود التي فرضتها «طالبان» على الواردات المهرَّبة، وكذلك القيود المفروضة على المعاملات المصرفية، والمساعدات المقدمة من الأمم المتحدة

ظهر المؤشرات تحسن اقتصاد أفغانستان مع استمرار مشكلات وصعوبات كبيرة في جوانب أخرى بعد 3 سنوات من سيطرة حركة طالبان على الحكم وتكهنات بعدم قدرتها على منع اقتصاد البلد من الانهيار

وذكر البنك الدولي في تقرير (مراقبة اقتصاد أفغانستان) عن شهر أغسطس الماضي أن التراجع الاقتصادي توقف العام الماضي مع وجود علامات واضحة على الاستقرار وبعض التعافي، إذ استؤنفت العمليات المصرفية جزئيا، وبدأ المزيد من الشركات في العمل، وأظهر الوضع المعيشي للأسرة تحسنا طفيفا

يقول وليام بايرد الخبير في الشؤون الأفغانية من معهد الولايات الأميركية للسلام في واشنطن "قامت حركة طالبان بعمل أفضل مما كان متوقعا في إدارة الاقتصاد الأفغاني على الرغم من بعض الأخطاء وكانت إدارة طالبان للاقتصاد الكلي أفضل مما كان متوقعًا، كما يتضح من استقرار سعر الصرف، وانخفاض التضخم، وفعالية تحصيل الإيرادات، وارتفاع الصادرات"

وأضاف بايرد أن أفغانستان شهدت:
انخفاضا في الفساد في الجمارك.
تطبيق إجراءات ضد التهريب والرشوة
تضييق الخناق على هروب رؤوس الأموال المتفشي في ظل النظام السابق (كان يصل إلى 5 مليارات دولار سنويا أو حتى أكثر)، وذلك من خلال التطبيق الصارم للقواعد ضد تصدير النقد
التنظيم الأكثر صرامة للتحويلات غير الرسمية
زيادة إيرادات الحكومة من خلال إجراءات صارمة لجمع الضرائب

وأشار إلى أن تراجع التضخم كان مؤشرا آخر على تحسن نسبي في الاقتصاد الأفغاني فبحلول فبراير 2024، انخفض التضخم الإجمالي بنسبة 9.7% على أساس سنوي وفق تقرير مشترك صادر عن مؤسسة مستقبل أفغانستان و البنك الدولي

وانخفضت الأسعار بصورة كبيرة وفق التقرير إذ تراجعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 14.4% والمواد غير الغذائية بنسبة 4.4%.

وحسب التقرير، فإن استقرار سعر صرف العملة الأفغانية أمام الدولار و العملات الأخرى كان مؤشرا إضافيا على تحسن الاقتصاد؛ فمنذ أغسطس/ آب 2021، ارتفعت قيمة الأفغاني (اسم عملة أفغانستان) 22.8% مقابل الدولار إلى مستوى 70.3 "أفغانيا" مقابل دولار واحد، بفضل مزادات الصرف الأجنبي المنتظمة التي أجراها البنك المركزي الأفغاني، مما أدى إلى خفض تكاليف السلع المستوردة، وتخفيف الضغوط التي تؤثر على الاقتصاد الأفغاني لأسباب منها تجميد أصول أفغانستان من قبل الولايات المتحدة وتقليص المساعدات الدولية

ويضيف مختصون في الاقتصاد الأفغاني أن من بين أسباب استقرار سعر صرف العملة الأفغانية وتماسك الاقتصاد الأفغاني وصول 40 مليون دولار إلى البلد شهريا (إلى البنك المركزي الأفغاني) وإنفاقها كمساعدات عبر المؤسسات غير الحكومية

وتشكّل التحويلات الشهرية للأفغان المغتربين لذويهم رافدا مهما لاقتصاد البلد وسببا لاستقرار سعر صرف العملة الأفغانية، وكان البنك المركزي الأفغاني قدّر حجم هذه التحويلات في عام 2020 بـ722 مليون دولار و في عام 2021 بـ700 مليون دولار، كما أن تقديرات البنك الدولي في عام 2021 أكدت أن حجم تلك التحويلات بلغ 789 مليون دولار وهو ما يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي[11].

1- مؤشرات إيجابية في أفغانستان.. هل نجحت طالبان اقتصاديا؟- موقع الجزيرة نت.

بلغت الإيرادات للسنة المالية 2022، 193.9 مليار أفغاني (2.2 مليار دولار أمريكي)، و210.7 مليار أفغاني في السنة المالية 2023.

وأبدت حكومة تصريف الأعمال في أفغانستان جدية في جمع الضرائب وتقوية الإيرادات الداخلية مثل الرسوم الجمركية وغيرها، وتشير التقارير الداخلية والخارجية أن حصيلة الإيرادات للأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية 2025-2024 (من 22 مارس/آذار إلى 21 أغسطس/آب 2024) بلغت 90.6 مليار أفغاني (1.3 مليار دولار)، أي ما يعادل حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي

ويمثل هذا الرقم زيادة 15% على أساس سنوي ويتجاوز الهدف المحدد لمدة 5 أشهر بنسبة 3%.

وكان النمو مدفوعا في المقام الأول بزيادة 21% في الإيرادات الداخلية، إذ أبلغت المكاتب الإقليمية لوزارة المالية عن ارتفاع 41% مقارنة بعام 2023، وزادت التحصيلات من الوزارات المعنية، والتي تتألف بشكل أساسي من الإيرادات غير الضريبية، بنسبة 22% على أساس سنوي، متجاوزة الأهداف بنسبة 2%، وشملت الإسهامات الرئيسة في الإيرادات غير الضريبية رسوم جوازات السفر المرتفعة وزيادة عائدات التحليق بسبب زيادة حركة المرور الجوي الدولي فوق أفغانستان وعائدات التعدين

وحسب تقرير صادر عن وزارة المالية الأفغانية، بلغت الإيرادات للسنة المالية 2022، 193.9 مليار أفغاني (2.2 مليار دولار أمريكي)، و210.7 مليار أفغاني في السنة المالية 2023.

وتزعم «طالبان» أن هذه الأرقام تقترب من مستويات الإيرادات التي جمعتها حكومة الرئيس السابق أشرف غني، التي حظيت بدعم القوات العسكرية الأميركية

معدل البطالة في أفغانستان لعام 2023، بلغ 14.39 في المائة

قطاع التعدين يشكِّل القطاع الانشط في الاقتصاد الأفغاني، الذي يشهد توسعاً، حيث وقَّعت الحكومة الأفغانية أكثر من 200 اتفاقية تعدين، منذ توليها السلطة عام 2021، بما في ذلك 15 عقداً كبيراً للتعدين، بقيمة تتجاوز 6.5 مليار دولار. وجرى منح هذه العقود لشركات من الصين وإيران وتركيا وقطر والمملكة المتحدة

يبدوا أن افغانستان بدأت تنفض غبار الحروب وتسعى بقوة لتحقيق التنمية في ظل محيط مشكك بقدرات الحكومة الحالية ولكن المستقبل القريب كفيل بتوضيح كامل الرؤية والاجابة عن سؤال

"هل التنمية تشترط نظام حكم معين أم يكفي ان تكون هناك ارادة للتنمية؟"

من أوراق عمل ورش
الرابطة الاقتصادية

نحو الاستغلال الأمثل لموارد الخردة

د. يوسف سعيد احمد

■ الخردة في كل دول العالم تعتبر ثروة اقتصادية حيوية تدر موارد ضخمة للبلدان المصدرة وتحقق ميزة نسبية للبلدان الصناعية التي نجحت في تدوير الخردة واستغلالها اقتصاديا وتصدير الفائض حيث تبقى الخردة أرخص من استخراج الحديد

في اليمن هناك ميزة نسبية لناحية تعاظم حجم الخردة:

ويعد استيراد السيارات المتقادمة بأنواعها والشاحنات ومكائن السيارات أحد أبرز مصادر الخردة ويتحمل الاقتصاد عبء استيراد قطع الغيار مما يحمل الدولة كلفة ضمنية يتعين استعادتها من خلال فرض ضرائب على الخردة

كما أن الحروب المتكررة والمستمرة في اليمن تؤدي إلى تدمير المعدات العسكرية ولذلك هذا المصدر يعد من المصادر المهمة للخردة وهو غير موجود في البلدان المستقرة وتتميز به اليمن والسودان الشقيق.

كما أنه بالنظر إلى تخلف البنية التحتية في مجال الطرق في اليمن تحديدا ترتفع الحوادث المرورية وتتسبب هذه الحوادث في حصد الأرواح لكنها بالمقابل تشكل رافدا رئيسيا للخردة. عدا عن المصدر الكبير للخردة الذي يتمثل في مقالب القمامة حيث لا يجري تدوير مخرجاتها لإنتاج الطاقة كما هو متبع في البلدان الأخرى

فتح وإغلاق

خلال العقود الماضية وحتى اليوم

برزت حالة من القطع والتقاطع بين السماح بتصدير الخردة والمنع المتكرر للتصدير هذا الحال يتولد نتيجة لاتجاهات وضغوط تجار الخردة وأصحاب مصانع صناعة قوالب الحديد لكن يحدث ذلك في غياب السياسات الحكومية المسؤولة على تنمية موارد هذا القطاع بل يأتي في غياب استراتيجية للتعامل مع الخردة هذا المورد الاقتصادي الحيوي الهام

أدى منع تصدير الخردة إلى ظهور أربعة مصانع تحويلية لصناعة قوالب الحديد في اليمن

بني ذلك على فكرة الاستفادة من مخرجات الخردة عوضا عن تصديرها لكن في غياب دراسات اقتصاديات عن صناعة الحديد والتي كان يجب أن تتناول مدخلات المصانع من الخردة والطاقة وكلفة الوحدة المنتجة ومدى توفر ميزة تنافسية للمنتج المحلي من حيث السعر والجودة

> أخرجت حرب 2015 مصانع الحديد عن العمل في عدن ولحج حيث تعرض الأخير للتدمير بالكامل ولم يتبق سواء مصنع الحديد في المكلا

وفي الفترة السابقة وفي سياق سياسة الدولة في دعم المشتقات النفطية عملت هذه المصانع بأريحية تقريبا حيث كانت تستخدم مدخل الديزل الرخيص في تزويد المولدات الكهربائية التابعة لمصانع الحديد على الرغم من محدودية المخرج من الطاقة الكهربائية النهائية مقارنة بالمحطات البخارية. لكن وعلى إثر رفع الدولة الدعم التدريجي لأسعار للمشتقات النفطية ومن بينها الديزل وتحريره لاحقا فقد تعرضت مصانع الحديدة لصدمة اقتصادية رفعت من كلف انتاج الوحدة الواحدة ومعه عجزت المصانع على مواصلة عملها جاء ذلك في غياب سياسية حكومية لدعم ورعاية قطاع الصناعات التحويلية وقبل كل شيء تجاه مصانع الحديد

وجاءت الحرب التي بدأت عام 2015 وأخرجت مصانع الحديد عن العمل في عدن ولحج والاخير وأقصد مصنع لحج للحديد دمر بالكامل وتوقفت المصانع الأخرى عن العمل ولم يتبق سواء مصنع الحديد في المكلا

والمشكلة أنه لا توجد بيانات متسلسلة و كاملة عن حجم الخردة المجمعة سنويا في اليمن وتلك المصدرة وقيمتها السنوية وعدد

نرى أن قرار المنع الكامل لتصدير "الخردة" هذه المرة غير سليم ولا صحيح من الوجهة الاقتصادية

المشتغلين في مجال الخردة تساعد في الوقوف على وضع موارد الخردة وانما هناك بيانات متفرقة ومشتتة وهو دليل على حاجة هذا القطاع إلى بنيه تنظيمية تؤدي هذه المهام، هذا الوضع لا يساعد اي اقتصادي على تحليل تطور موارد الخردة ولا يوفر بيانات عن عدد المشتغلين فيه ولا عن حجم الآثار الاجتماعية ولا عن حجم الخردة وقيمتها التي تستخدمها مصانع انتاج قوالب الحديد ناهيك عن حجم منتجات هذه المصانع اذا ما استثنيا بعض البيانات التي يوفرها مصنع المكلا لإنتاج الحديد

لكن علينا أن نحتسب الأثر الذي يتسبب به منع/ أو السماح بتصدير الخردة على الغلابا من الناس المجمعين الصغار للخردة حيث يقومون المشترين المحليين بابتخاس صغار المجمعين فإذا كان الطن على سبيل المثال كان يباع بمبلغ 1200ريال سعودي في ظروف السماح بالتصدير فإنهم باتوا يشترون الطن بثلاث مائة ريال او نحو ذلك هذا الحال اغرى أصحاب المصانع في فترات مختلفة على الاتجار بالخردة وذهب بهم بعيدا .

لست مع منع تصدير الخردة كليا:

من السهل اتخاذ قرار إداري بمنع تصدير الخردة استجابة لضغوط أصحاب المصانع أو المساهمين لكن على هذه الجهات التي تصدر القرار أن تبرر اسباب منع التصدير واحتساب الأثر الاقتصادي والمالي والبيئي للقرار على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي بعد دراسة تكلفة الفرصة البديلة وعلى هذه إلزام الوحدة الاقتصادية بشراء طن الخردة بالسعر العالمي أو قريب منه. والحرص على عدم تضرر المجمعين الصغار للخردة من الغلاباء وهم الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع

غير ان قرار المنع الكامل لتصدير الخردة هذه المرة أراه قرارا غير سليم ولا صحيح من الوجهة الاقتصادية وفي هذا السياق يجب على الجهة الحكومية التدقيق في احتياجات مصانع الحديد المحلية من الخردة (مصنع المكلا لإنتاج الحديد على سبيل المثال) والسماح بتصدير الفائض

والخلاصة ولكي يتم الاستغلال الأمثل للخردة فإنه يتعين كما أشير في ورشة الخردة التي عقدة اليوم الثلاثاء الموافق 7يناير 2025 إصدار تشريع ينظم تجميع واستخدام وتصدير الخردة ومن ناحية أخرى يجب إيجاد إطار تنظيمي مؤسسي يناط به الاشراف على عمليات الخردة وجمع البيانات والاحصائيات بشكل مستدام وهنا أما أن تكون هذه الجهة التنظيمية هيئة تنشأ بقرار جمهوري أو يكون هذا الإطار التنظيمي عبارة عن اتحاد تجار ومجمعي ومستخدمي الخردة يتم الترخيص بشأنه عبر النظم المتبعة

الخُـردة.. ثـــــروة وطنية لدعم الصناعات المحلية

■ د. أحمد باريـــان

تعـد صناعــة الحديــد والصلــب من الصناعات الســيادية التي تشــكل أساسًا مهمًــا لتنمية الاقتصاد الوطني لأي دولة. حيــث تتمتع هذه الصناعــة بأهمية بالغة في عــدة مجالات اقتصاديــة واجتماعية واســتراتيجية، وســنوضح أبــرز أوجه هذه الأهميــة كما يلي:

1- القاعدة الأساســية للتصنيع والبناء:

التطوير العمراني والبنية التحتية:

صناعــة الحديد والصلب تُعدّ أساسًــا لجميــع أعمــال البنــاء والتشــييد، مثل بنــاء الطرق والجســور والمباني، وهي ضروريــة لتطويــر البنيــة التحتية في أي دولــة. الحديــد يمثــل جــزءًا كبيرًا من مــواد البنــاء، وبالتالي فــإن توفره محليًــا يســهم بشــكل كبير في تســريع مشــروعات التنمية

صناعة السيارات والمعدات الثقيلة:

تدخــل صناعــة الصلب فــي صناعة الســيارات والمعدات الثقيلة، مما يســهم في دعــم قطاعات مثل النقــل، الصناعة الثقيلــة، والمعــدات العســكرية، ممــا يعــزز قدرة الدولة علــى تحقيق الاكتفاء الذاتــي في هــذه الصناعات

2- التنمية الاقتصادية

تحفيز النمو الاقتصادي:

صناعــة الحديــد والصلــب تُعد من الصناعــات كثيفــة العمالة، مما يســهم فــي توفير فــرص عمل كبيــرة ويؤدي إلــى تقليص معــدلات البطالــة. كما أن التوســع في هذه الصناعة يشــجع على اســتثمارات أخرى ويعزز من مســتوى النمــو الاقتصادي بشــكل عام

زيادة الإنتاجية المحلية:

عندمــا تكــون دولــة قــادرة على إنتــاج الحديد والصلب محليًــا، تقلل من اعتمادها على الاســتيراد، مما يحســن مــن ميــزان المدفوعــات ويزيــد مــن عوائــد العــملات الأجنبية

دعم الصناعات الأخرى:

يعــد الحديد من المدخلات الأساســية في العديــد من الصناعــات الأخرى مثل صناعــة الأثــاث، الأدوات الكهربائيــة، الأجهــزة المنزليــة، مما يجعــل وجود صناعة محليــة لهذا المنتج أمــرًا مهمًا لدعم الصناعــة الوطنية

3- الأمن الســيادي والاستقلال الاقتصادي

الاستقلال عن الأسواق الخارجية:

عندمــا تمتلــك دولــة صناعــة حديد وصلــب قوية، فإنها تصبــح أقل عرضة للتقلبــات فــي أســعار المــواد الخام أو

توفر وظائف في صناعة حيوية مثل صناعة الحديد والصلب، يرفع مستوى الرفاه الاجتماعي ويقل تأثير التوترات الاجتماعية والاقتصادية

تقطع الإمدادات من الخارج، مما يعزز من استقلالها الاقتصادي والسياسي

القدرة على تعزيز القوة العسكرية:

الحديد والصلب لهما دور محوري في صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية. من خلال توافر هذه الصناعة داخليًا، تصبح الدولة أكثر قدرة على تلبية احتياجاتها العسكرية بشكل مستقل دون الاعتماد على الآخرين

4- التطوير التكنولوجي والابتكار

تحفيز البحث والتطوير:

صناعة الحديد والصلب تتطلب تقنيات متقدمة في مجال التصنيع، مما يحفز الابتكار والبحث العلمي. هذا يؤدي إلى تحسين الكفاءة في الإنتاج وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى فتح أبواب لفرص جديدة في مجالات الهندسة والتكنولوجيا

الاستدامة البيئية:

تمثل الصناعة تحديات بيئية، لكن التقدم في تقنيات تصنيع الحديد الصديق للبيئة واستخدام الطاقة المتجددة يعزز من الابتكار المستدام في هذا القطاع

5- تعزيز التبادل التجاري والتصدير

التصدير والتمويل الخارجي:

صناعة الحديد والصلب تمنح الدول التي تتمتع بقدرة إنتاجية عالية فرصة كبيرة للتصدير إلى أسواق خارجية، مما يساعد على تنمية التجارة الدولية وزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

هذه الصناعة تساهم في بناء علاقات تجارية استراتيجية مع الدول التي تحتاج إلى الحديد والصلب، مما يسهم في تعزيز دور الدولة في الساحة العالمية

6- الاستقرار الاجتماعي

خلق فرص عمل:

• تعد صناعة الحديد والصلب من الصناعات التي توفر آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة ويقلل من معدلات الفقر

تعزيز الاستقرار الاجتماعي:

• عندما تتوفر وظائف في صناعة حيوية مثل صناعة الحديد والصلب، يرتفع مستوى الرفاه الاجتماعي ويقل تأثير التوترات الاجتماعية والاقتصادية

7- إدارة الموارد الطبيعية

استغلال الثروات المعدنية:

• صناعة الحديد والصلب تعتمد على المعادن الأساسية مثل الحديد الخام والفحم لذلك، فإن تعزيز هذه الصناعة يساهم في استغلال الموارد الطبيعية بشكل أكثر فاعلية، ويعزز من قدرت الدولة على تحسين إنتاجية هذه الموارد

تحقيق التنوع الاقتصادي:

• تساعد هذه الصناعة في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال استغلال

المعـادن المحليـة والمـوارد المتجددة بشـكل مستدام

ـ لمـاذا يتم تصديـر (تهريب) الخردة خلال السنوات السـابقة الى الهند؟

تهتـم الحكومـة الهنديـة بصناعـة الحديد والصلب حيث بلـغ عدد المصانع أكثـر مـن 7,000 مصنع وقد سـمحت باسـتيراد المـواد الخام (الخـردة) من جميع انحـاء العالم وذلك بخلق أسـعار مرتفعـة وهـذا أدى لان تكـون الهنـد المكان المفضل لتجار الخردة لممارسـة التجـارة وكما تقـوم الحكومـة بفرض رسـوم حمايـة وقائيـة علـى ورادات الحديـد المسـلح المسـتورد وذلك لمنع اسـتيراد الحديـد وخلق أسـعار مرتفعة للمنتـج النهائي من حديد التسـليح حيث وصل سـعر حديد التسـليح لمبلغ وقدرة 4,000 ريال سـعودي للطـن مما سـهل علـى المصانـع الهندية شـراء الخردة بأسـعار مرتفعـة وذلك لوجـود جدوى اقتصاديـة لديها

كمـا تقـوم الحكومـة الهنديـة بعمل اعانـات للمصانـع المحليـة وحوافـز تشـجيعية مثل الغـاء الضرائب وإعطاء قـروض وغيرهـا مـن الحوافـز لدعم صناعـة الحديـد والصلب السـيادية

كمـا ان الطلـب المتزايـد للحديـد والصلـب والـذي تلعـب الدولـة دور محـوري في خلقـة من خلال مشـاريع البنيـة التحتيـة وغيرهـا سـاهم فـي ارتفـاع أسـعار حديـد التسـليح

هـذا يجعـل جميـع مصانـع العالـم عاجـزة على شـراء الخردة بالأسـعار الموجـودة فـي الهند للأسـباب أعلاه.

تعـد صناعة الحديـد والصلب من اهم الصناعات السـيادية والتـي تتحكم فيها الـدول العظمى وتعد محور أساسـي في تنميـة وتطور الأوطان

1- بحسـب البيانـات المتاحـة، بلغ إجمالـي صـادرات الخـردة الحديـد لعـام 2023 حوالـي 230,000 طـن. وبمتوسـط صافي ربح يبلـغ 40 دولارًا لكل طـن، هذا يعنـي أنهم قامـوا برفع أسـعار الخـردة وتصديرها إلـى الهند وباكسـتان بتكلفة تصـل إلى 400 دولار للطن، فقـط لتحقيق هذا الربح البسـيط. ممـا يجعل إجمالي أرباحهـم من تصدير الخردة حوالـي 9,200,000 دولار على أعلـى تقدير

ولكن فـي المقابل، يتـم تصدير عملة صعبة تقدر بعشـرة أضعاف هذا المبلغ، مما يعنـي أن البلاد فقـدت حوالي 100 مليـون دولار مـن العملـة الصعبة في 2023 نتيجة لهـذه الصادرات.

وهـذا يقلل مـن قيمة الريـال اليمني بشـكل كبيـر، والمعـروف أن هذه هي إحـدى الطـرق التي يتـم بهـا تهريب العملـة لخـارج البلاد

وهذا بدوره يتسـبب فـي تكلفة كبيرة علـى الاقتصـاد الوطني للحفـاظ على قيمة العملـة المحلية

إلـى جانب هـذا، فإن نقـص الخردة داخل اليمـن أدى إلى ارتفاع الأسـعار، ممـا أجبـر العديد مـن المصانـع على إغلاق أبوابها.

في عام 2023، بلغت صادرات الخردة 230,000 طن، في حين تم استيراد أربعة أضعاف هذه الكمية من حديد التسليح من دول مثل تركيا، الصين، ومصر

يتم استيراد هذه الكميات بتكلفة تبلغ حوالي 560 دولارًا FOB للطن، و600 دولار للطن CIF إلى اليمن. بمعنى آخر، تستورد البلاد حوالي 1,100,000 طن من حديد التسليح سنويًا، بتكلفة إجمالية تصل إلى 660 مليون دولار

بالتالي، فإن البلاد تخسر حوالي 100 مليون دولار سنويًا نتيجة مباشرة لتصدير الخردة، بالإضافة إلى 660 مليون دولار يتم إنفاقها لاستيراد حديد التسليح

مما يعني أن البلاد تخسر ما يقرب من 760 مليون دولار سنويًا من العملة الصعبة كنتيجة مباشرة لتصدير الخردة

وعليه إجمالاً، فإن اليمن يخسر 760 مليون دولار سنويًا من العملة الصعبة مقابل أن يحقق مصدّرو الخردة أرباحًا تقدر بحوالي 9,200,000 دولار. وإذا أخذنا في الحسبان ما تخسره اليمن من عجز تجاري ناتج تصدير أنواع أخرى من الخردة مثل النحاس، الألومنيوم، البلاستيك، وغيرها، بدلا من إعادة تدويرها محليا فإن التكلفة الإجمالية على الاقتصاد تصبح هائلة قد تصل إلى 2 مليار دولار سنويا

وكما يعلم الجميع ان سعر العملة الوطنية قد تدنى إلى أدنى مستوياته إلى أكثر من 2000 ريال للدولار، ولا يخفى على أحد كمية الضرر الذي يتكبده المواطن

أود أن أضيف أن الحديد المستورد ذو جودة منخفضة ولا يتوافق مع المواصفات التي وضعتها الوزارة نفسها، ورغم ذلك يتم استيراده إلى البلاد.

إضافةً إلى ذلك، لا تستطيع الحكومة دعم التكاليف المرتفعة لوقود المازوت الثقيل (HFO) الذي يشغل المصانع المحلية، وتكاليف الطاقة لإنتاج السلع أعلى بكثير مما هي عليه في دول مثل تركيا أو مصر أو عمان أو الصين. في الواقع، تكاليف الطاقة في البلاد تبلغ اضعاف تكاليف الطاقة في هذه الدول التي يتم استيراد الحديد منها

لهذا السبب، تقوم معظم الدول بفرض رسوم جمركية على أي سلعة يتم استيرادها من الخارج يتم إنتاجها محليًا، وذلك لتحقيق مبدأ المساواة وعدم إعطاء المنتجات المستوردة ميزة كبيرة على السلع المنتجة محليًا. كما انها تفرض قيود كبيرة جدا على المواصفات

كما تقوم الكثير من الدول العربية بمنع تصدير حديد الخردة لحماية الصناعة المحلية لديها منها الإمارات، السعودية، مصر

نرى أن استراتيجية وزارة التجارة والصناعة يجب ان تصب في تحقيق استقرار في أسعار الخردة المحلية من خلال الحفاظ على حظر تصدير الخردة وتطبيق أسعار معقولة ومناسبة لسوق الخردة داخل اليمن. يجب أن تكون هذه الأسعار داعمة لعمليات الإنتاج في المصانع المحلية دون التضحية بمصالح الاقتصاد الوطني

يجب أن تتماشى الرؤية مع المبادئ التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال:

1. الالتزام بالقرارات الرئاسية حظر تصدير الخردة بشكل كامل
2. دعم المصانع المحلية التي استثمرت مئات الملايين من الدولارا في بناء وتشييد مصانع محلية لتدوير الخردة سواء الحديد او النحاس او غير ها
3. إتخاذ كافة الاجراءات لحماية الصناعة المحلية وحوافز لإنشاء مصانع، خاصة مع ارتفاع تكاليف الطاقة
4. فرض قيود صارمة على تطبيق المواصفات للمنتجات المستوردة
5. خفض تكاليف الإنتاج لجذب مزيد من الاستثمارات وخلق فرص عمل .

الخلاصة:

تعتبر صناعة الحديد والصلب جزءًا أساسيًا من التنوع الاقتصادي والسيادي لدول العالم. فهي تؤثر بشكل إيجابي على العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز النمو، الاستقلال الاقتصادي، والقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

تجارة الخردة كنشاط اقتصادي هام

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ الأهمية

تأتي الخردة من تجميع السلع المتهالكة والغير صالحة للاستخدام تقريبا، وهي على شكل مواد وسلع ومعدات مستخدمة ومستهلكة في الغالب

إن الخردة هي سلع ثمينة في الغالب عندما كانت جديدة ولكن بفعل الاستخدام وانتهاء العمر الافتراضي وبسبب سوء الاستخدام أصبحت خردة

ولعل المصدر الرئيس لتلك السلع هو الاستيراد من خارج البلد

تكلف السلع المستوردة مئات الملايين من الدولارات وهي جديدة وعند تصديرها إلى الخارج على شكل خردة تساوي مئات الدولارات وبالتالي فإن الفرق بين الواردات والصادرات من السلع هو عجز كبير يخسره اقتصاد البلاد بسبب عدم الاستخدام الأمثل للخردة كثروة وطنية وهنا يكمن مفهوم أن الخردة ثروة وطنية مهدورة بسبب غياب السياسات الاقتصادية والتنموية الفعالة

■ المشتغلين في نشاط الخردة التجاري

يعمل في الخردة قطاع واسع من السكان. فهناك تجار الخردة الصغار والكبار وهناك عمال تجميع الخردة وهنا ندرك دورة حياة الخردة كسلعة

في نشاط المجتمع حيث يعمل الفقراء على تجميع الخردة من كل مكان وبجهد كبير وشاق وبيعها بأسعار زهيدة للغاية لتجار الخردة الصغار ومنهم إلى التجار الكبار ومن ثم إلى تجار التصدير

يتميز هذا النشاط بغياب رقابة الدولة حيث يتم تخريد سلع قبل فوات أوان تخريدها سواء كانت سلع صغيرة أو كبيرة رخيصة أو ثمينة فيشاهد نهب سلع ومعدات وبيعها لتجار الخردة مثل أعمدة الكهرباء في الشوارع وكابلات وأسلاك الكهرباء العمومية وبيع المعدات العسكرية والسيارات والأجهزة والمعدات دون حسيب أو رقيب وذلك من أجل الحصول على المال وخاصة مع انتشار عدم الاستقرار السياسي والامني والحروب وانتشار الفقر والبطالة والمجاعة وغياب سلطات الدولة وانعدام المحاسبة حيث كل شي معرض للنهب

■ حجم تجارة الخردة في اليمن

حسب معلومات غير رسمية فقد بلغ إجمالي الصادرات من حديد الخردة عبر ميناء عدن لعام 2023 حوالي 230 ألف طن. كما قدر سعر طن التصدير حوالي 400 دولار فقط

في حين قدر إجمالي الواردات لعام 2023 حوالي 1100 الف طن من حديد التسليح وقدر سعر الطن المستورد حسب (600 CIFدولار للطن، وهنا يمكن إدراك الفرق بين اسعار استيراد الحديد وتصديره

■ خسائر تحويل الواردات إلى خردة تصدير

يمثل الفرق بين قيمة السلع والأصول المستوردة وتصديرها كخردة خسارة اقتصادية كبيرة للأسباب التالية :

- خسارة القيمة المضافة فعندما يتم استيراد السلع الجاهزة أو المواد الخام التي تمتلك قيمة صناعية أو اقتصادية عالية في بادى الأمر ولاحقا عند تحويلها إلى خردة وتصديرها تفقد الدولة القدرة على الاستفادة من تلك القيمة المضافة التي كان يمكن تحقيقها من خلال تصنيعها أو استخدامها في الإنتاج المحلي

■ إهدار العملة الصعبة

فاستيراد السلع يتطلب صرف عملات أجنبية وعندما يتم تصديرها تقيم كخردة بأسعار منخفضة فلا يتم استرداد القيمة الاقتصادية التي أنفقت على استيرادها مما يؤدي إلى نزيف في احتياطي العملة الصعبة للبلد

■ التأثير السلبي على الصناعة المحلية

فتحويل الواردات إلى خردة يحرم الصناعات المحلية من المواد الخام أو الأجزاء التي قد تكون ضرورية لعملية الإنتاج كحديد الخردة ما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للصناعة المحلية

- تراجع الاستدامة الاقتصادية فتصدير الخردة يضعف استدامة الموارد ويظهر عدم كفاءة في استخدام السلع المستوردة بدلا من إنتاجها محليا مما يجعل الاقتصاد معتمداً على الاستيراد بشكل متزايد

■ الضرر بالميزان التجاري

وذلك عندما تتحول السلع المستوردة إلى خردة يتم تصديرها بأسعار زهيدة مقارنة بقيمتها الأصلية مما يزيد من العجز في الميزان التجاري ويضع ضغطاً إضافياً على الاقتصاد الوطني

■ ضياع فرص عمل محتملة

فعدم الاستفادة المثلى من الواردات المخردة في عمليات الإنتاج المحلي كصناعة الحديد وتحويلها إلى خردة تضيع هذه الفرص

■ مشاكل تجارة الخردة في ا ليمن

- غياب التنظيم حيث يتم التعامل مع تجارة الخردة بشكل غير منظم مما يؤدي إلى خسارة عوائد ضريبية واقتصادية للدولة

- الآثار البيئية فسوء إدارة الخردة يمكن أن يؤدي إلى التلوث

- الاثار الاجتماعية حيث غالبا ما يعمل الأطفال والنساء في ظروف عمل غير آمنة وبأجور منخفضة

- التصدير غير المنظم وتصدير الخردة بأسعار زهيدة للدول الأخرى، مما يفقد الاقتصاد المحلي فرص الاستفادة منها في جذب الاستثمارات إلى قطاع صناعة الحديد

إجراءات حكومية متناقضة

تنتهج الدول سياسات مختلفة لتنظيم هذا النشاط الاقتصادي ومن تلك الإجراءات سياسة منع تصدير الخردة وهي إجراء تقوم به الحكومات بهدف حماية الموارد الوطنية ودعم وتشجيع الصناعات المحلية وتعزيز الاقتصاد الوطني. وتتضمن هذه السياسة حظر تصدير الخردة المعدنية مثل الحديد، الألمنيوم، والنحاس، أو فرض قيود على تصديرها وذلك لتحقيق عدة أهداف منها:

1. دعم الصناعات المحلية من خلال توفر المواد الخام بأسعار معقولة للمصانع المحلية مما يعزز قدرتها على المنافسة والإنتاج وتقليل الاعتماد على استيراد المواد الخام من الخارج
2. حماية البيئة وذلك عن طريق تقليل استنزاف الموارد الطبيعية من خلال إعادة تدوير الخردة داخليا وبالتالي تشجيع إنشاء مصانع لإعادة التدوير مما يقلل النفايات ويحسن استدامة الموارد
3. زيادة القيمة المضافة عبر تحفيز إنتاج منتجات نهائية عالية القيمة بدلاً من تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة، وتعزيز توظيف العمالة المحلية في قطاع إعادة التدوير والصناعات التحويلية
4. حماية الأمن القومي من خلال الحفاظ على المواد الاستراتيجية مثل المعادن النادرة داخل الدولة لاستخدامها في مشاريع تنموية أو دفاعية

ومن الآثار الإيجابية لسياسة منع تصدير الخردة تعزيز الصناعات الوطنية وتحسين وضع ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد المحلي

وفي اليمن بدأ انشاء صناعة الحديد منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ليصل عددها الى 4 مصانع و هي :

- الشركة العربية للحديد والصلب (بازرعة)
- شركة عدن للحديد والصلب (مطلوب عاطف)
- الشركة الوطنية للحديد والصلب (صوفان)
- شركة المكلا للحديد والصلب.

وفيما يتعلق بسياسة الحكومات اليمنية في تنظيم تجارة الخردة فقد أصدرت عدد من القرارات ومنها:

1. إصدار قرار بمنع تصدير الخردة في عام 2004 مع إنشاء أول شركة لصناعة الحديد
2. إصدار قرار بالسماح بتصدير الخردة بعد عام 2011.
3. إصدار قرار بمنع تصدير الخردة في عام 2024.

وهنا يلاحظ غياب استراتيجية واضحة في تنظيم هذا النشاط الاقتصادي

إن السماح بتصدير الخردة إلى الخارج قد تسبب في إغلاق 3 مصانع حديد حتى الآن إضافة لأسباب اخرى وأدى أيضاً إلى خسران العمال وظائفهم وخسران دخل الأسر وبالتالي انتشار البطالة والفقر

كما إن الاعتماد على استيراد الحديد المصنع من الخارج بدلاً عن التصنيع المحلي يكلف الاقتصاد مبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية، كما أن اغلاق المصانع يرسل رسالة سلبية للمستثمرين حول بيئة الاستثمار خاصة وأن البلاد تحتاج إلى المزيد من منتجات الحديد في مرحلة إعادة الاعمار القادمة، الأمر الذي يجب معه تشجيع الاستثمار في مجال صناعة الحديد محلياً

الحلول الممكنة لتنظيم تجارة الخردة

- ضرورة سن تشريعات تنظم هذا القطاع لضمان الشفافية وتقليل التهريب وفق سياسة حكومية واضحة
- تشجيع الاستثمار من خلال تقديم حوافز للشركات التي تعمل في إعادة التدوير والتصنيع مثل مصانع الحديد
- التوعية المجتمعية عبر توعية السكان بأهمية إدارة النفايات وإعادة التدوير
- استخدام تقنيات حديثة ومتطورة لتحسين كفاءة جمع وفرز الخردة وتقليل الأضرار البيئية والاقتصادية
- منع تصدير الخردة دون رقيب أو حسيب باعتبارها ثروة وطنية

وعليه فإن الادارة الصحيحة لنشاط الخردة يمكن أن يحول هذا النشاط إلى مصدر كبير للدخل والتنمية المستدامة بدلاً من أن تكون مجرد ظاهرة غير منظمة تؤثر سلبا على البيئة والاقتصاد والمجتمع

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة